المملكة المغربية
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
مؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان

النساء و العنف السياسي في المغرب

United Nations Development Fund for Women
UNIFEM

النساء والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب

من إعداد
الأستاذة نادية كسوس

نادية كسوس أنتروبولجية مغربية، تعيش بالولايات المتحدة الأمريكية، تشتغل على الفكر النسائي والحركات اليسارية في المغرب، وتتمتع بتجربة كبيرة في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والعنف ضد النساء.

الفهرس

الفهرس

تقديـــم 10

مقدمـــة 14

الأهـداف والمنهجيـة 20

من هن النساء ضحايا العنف السياسي؟ 30

الحياة قبل تجربة العنف السياسي 40

تجربة العنف السياسي: 48

- مفاجأة وصدمة 48
- احتجاز وعنف وتعذيب 55
- عنف جنساني و جنسي 59
- اغتصاب واعتداء جنسي 63
- استعمال الاطفال واستغلال عاطفة الأمومة 68
- الاثار الجنسانية للعنف السياسي 71
- مراقبة ومضايقات 74

نضال النساء و تضحياتهن الكبيرة 80

الحياة غداة مرحلة العنف السياسي 90

- حياة تنقلب رأسا على عقب 91
- تهميش وعار اجتماعي 92
- فقر و مصاعب اقتصادية 94
- خوف موهِن وآثار عاطفية 96
- حزن وحداد 97
- الشعور بذنب الأمومة 98

آثار العنف الجنسي 104

- الطلاق وتعدد الزوجات 105
- الحرمان من الزواج 107
- الشعور بالذنب لدى المعتقلات اتجاه الوالدين 107
- الم و عنف وعدم اعتراف 108
- حرمان و تمييز في العمل 110

بعض الاستنتاجات 114

تقديم

تقديم

في البداية لا بد من الإقرار بأن دور النساء في الجانب المتعلق بالنضال أو المعاناة غالبا ما يتم تجاهله و يظل غير معترف به، و هو الحال نفسه وبشكل أكثر بروزا الذي تعيشه النساء في المجتمعات التي تغلب عليها ثقافة عربية إسلامية.

وبالنسبة لمعاناة النساء بالمغرب خلال فترة محددة من تاريخنا الحديث، والتي تصنف، ربما من طرف واحد، على أنها سنوات للرصاص، فإن هذه المعاناة، مع بعض الاستثناءات تقريبا، تم التطرق إليها لوقت طويل على أنها مجرد خسائر جانبية و في أحسن الأحوال كضحية عير مباشرة ، فالضحية في المخيلة الجماعية هو حتما الجنس الذكوري بامتياز. ومع ذلك، تعرضت العديد من النساء للسجن، ولم يعد بعضهن أبدا من مكان الاعتقال، سواء كان هذا الأخير نظاميا أم غير نظامي.

وهناك فئة أخرى من النساء لسن أقل بطولة ممن دخلن السجن ، إنهن أولئك النسوة اللواتي تعرضن بالمقابل لشتى أنواع سوء المعاملة خلال حملات القمع أو أمام بوابات السجون التي كان يقبع فيها ذووهن من الأزواج أو الأبناء أو الإخوة...إنهن كذلك أولئك النسوة اللائي ، في غياب أقربائهن من الذكور، تحملن مشقة التكفل بعائلاتهن من الأطفال والعجزة في ظروف صعبة للغاية.

إن هيئة الإنصاف والمصالحة التي اعتمدت تصورا موسعا للتعويضات المستحقة لضحايا سنوات الرصاص، وهو تصور يشمل التعويض المادي للأفراد والتكفل بهم طبيا وإعادة إدماجهم عند الاقتضاء ، و جبر الضرر

الجماعي لفائدة المناطق التي تعرضت للقمع والتهميش ، واستجلاء الحقيقة عن حالات الاختفاء القسري ، وإدخال إصلاحات تشريعية ومؤسساتية ... لم تنس أن تكرم هؤلاء النساء من خلال إسماع أصواتهن في جلسات الإستماع العمومية ، و من خلال تنظيم مجموعة من الأنشطة ذات بعد النوع الإجتماعي ، من بينها البحث الذي قاد إلى إجراء هذه الدراسة التحليلية.

إن هذه الدراسة لا تغطي الموضوع بالطبع. والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي يعتز بنشرها اليوم وبالتالي إنجاز جزء آخر من التركة الوازنة التي خلفتها الهيئة، يلتزم بمواصلة تشجيع ودعم كل عمل يتوخى إعادة الاعتبار إلى ضحايا سنوات الرصاص، خصوصا غير المعروفين منهم، وذلك في سياق المصالحة الوطنية.

ومع ذلك، فإن هذه الدراسة تستحق إهتماما خاصا ، فالقارئ سيلاحظ أنها كتبت بإحساس كبير ومشترك جدير بالتجارب التي عاشتها بطلاتها الحقيقيات، أي نساء آيت حديدو ومناطق أخرى.

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة نادية كسوس على كفاءتها والتزامها، كما أود أن أشكر فريق الباحثات اللواتي قمن بتجميع معطيات هذه الدراسة بجرأة وكفاءة، وكذا فريق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالرباط، شريكنا في المجهودات الحثيثة لإدماج مقاربة النوع في جميع أنشطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

الرباط، في 16 فبراير 2009

أحمد حرزني

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

مقدمة

مقـدمـة

تعاني النساء خلال أزمنة الحرب والقمع السياسي من آثار العنف بشكل فريد وبطرق متعددة. وكثيرا ما يتم استهدافهن كوسيلة لمعاقبة أقاربهن من الذكور وترويع المجتمعات المحلية، وبالتالي قد يتعرضن، شأنهن في ذلك شأن الرجال، للعنف والتعذيب والاعتقال غير القانوني والترحيل والعمل القسري.

إضافة إلى ذلك، فإن تداعيات العنف على حياة النساء غالبا ما تكون أكثر سوءا بسبب التمييز الذي يمارسه المجتمع بين الجنسين والأدوار التي يوكلها لكل منهما، وبسبب كون النساء يعانين أكثر من الرجال من الأمية والفقر والتهميش.

النساء كذلك أكثر عرضة، في فترات النزاع والقمع السياسي، للعنف الجنسي وما قد ينتج عنه من حمل غير مرغوب فيه، الشيء الذي يؤدي إلى وصمهن بالعار داخل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. كما أن النساء هن من يَتحمّلن، في معظم الحالات، عبء العناية بالأطفال والمسنين خلال أوقات النزاع، خصوصا بعد اعتقال أو وفاة المُعيلين الذكور.

وهن أيضا أكثر عرضة للتطليق أو الهجر من قبل أزواجهن، أو ليصبحن «غير صالحات للزواج» من جراء الوصم المرتبط بالعنف السياسي والجنسي.

وتتعدد الآثار «الجنسانية» للعنف السياسي والقمع إلى درجة أنه لا يمكن حصرها في هذا المقام. إلا أن معاناة النساء في فترات النزاع السياسي غالبا ما يطالها الكتمان ولا يعترف بها.

ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن الفضاءات العامة التي تشكل حلبة السياسة والصراعات عادة ما تكون مرتكزة على الرجال، في حين أن

النساء غالبا ما يعشن معاناتهن في عزلة وانفراد. إن السبب في ذلك يكمن في تداخل النظام الأبوي للدولة مع النظام نفسه على مستوى الأسرة والمجتمع؛ كما أن العنف السياسي ضد النساء يعززه العنف المجتمعي والتمييز الجنسي ضدهن، الشيء الذي يجعل احتمال الاعتراف بمعاناة النساء من العنف السياسي احتمالا ضعيفا للغاية.

منذ الثمانينات من القرن الماضي وبداية إنشاء لجان الحقيقة في البلدان الخارجة لتوّها من مرحلة النزاعات العنيفة والقمع السياسي، ازداد الوعي بالآثار المتعددة للعنف السياسي على حياة الأفراد والأسر والمجتمعات. وقد سلطت النتائج التي توصلت إليها لجان الحقيقة الأضواء على حقيقة مفادها أن ثمة اتجاها لتجاهل تجارب النساء من العنف السياسي أو للتقليل من شأنها ما لم يتم بذل جهد منتظم لإدماج مقاربة النوع والتحقيق في تجارب النساء. ولم تبدأ لجان الحقيقة في أخذ مقاربة النوع في الاعتبار إلا مؤخرا، وذلك من خلال توثيق وتحليل خصوصيات الحالات التي كانت فيها النساء ضحايا العنف في أوقات الصراع والقمع[1].

وقد عانت مجموعة كبيرة من النساء[2] في المغرب الذي عاش فترة القمع السياسي وعنف الدولة ما بين سنتي 1956 و1999. واستهدف العنف الذي ترعاه الدولة نساءً من جميع الخلفيات وجميع مناطق المغرب، سواء بصفتهن نشيطات سياسيات تعرضن لعقاب الدولة بسبب دورهن

1- للاطلاع على تحاليل مقارن ممتاز حول عدم اخذ مسالة النوع الجنسي بعين الاعتبار في عمل العديد من لجان الحقيقة (إفريقيا الجنوبية، غواتيمالا، بيرو، رواندا، سيراليون، تيمور الشرقية)، أنضر روث روبيو مارين (ناشر)، 2006، «مادا وقع للنساء؟ النوع الجنسي و جبر الضرر عن انتهاكات حقوق الإنسان»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية. نيويورك. مجلس الأبحاث في علم الاجتماع.

2- إذا كنا ربما لن نعرف على وجه الدقة عدد النساء اللائي تعرضن للعنف السياسي في المغرب بين سنتي 1956 و 1999، إلا انه يجدر التذكير أن النساء يشكلن 15 من الملفات التي تلقتها هيئة الإنصاف و المصلحة من « الضحايا المباشرين» و 46 من تلك المقدمة من طرف «الضحايا غير المباشرين».

في الحركات المعارضة لها، أو قريبات (أمهات، زوجات، بنات، أخوات، عمات، بنات الإخوة والأخوات، حفيدات) لنشطاء سياسيين وسجناء تم اعتبارهن مذنبات بموجب القرابة، أو أعضاء في المجتمعات المحلية التي تعرضت لعقاب جماعي من طرف الدولة. وخلال هذه الفترة المعروفة باسم سنوات الرصاص، كان من المألوف أن تستهدف الدولة قريبات الرجال الذين اعتُقلوا أو اختفوا بسبب انتماءاتهم السياسية. وكانت النساء يتعرضن للاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع في أماكن سرية حيث يتم استجوابهن وتعذيبهن ومضايقتهن وإذلالهن وإهانة كرامتهن. وكن يخضعن لمراقبة الشرطة، وكانت حريتهن في الحركة مقيدة بشكل كبير. وقد عانين كثيرا عندما كان آباؤهن أو أزواجهن أو أطفالهن أو أشقاؤهن أو أقاربهن الآخرون يتعرضون للاعتقال أو للقتل أو للاختفاء. وغالبا ما كانت هؤلاء النساء يجدن أنفسهن فجأة وحيدات دون أي مورد للرزق ومن ثم يصبحن مضطرات إلى إعالة أسرهن بمفردهن، علما أنه لم يسبق لهن أبدا، في كثير من الأحيان، أن عملن خارج المنزل. فقد عشن في جو من الخوف والشك، وكثيرا ما كانت مجتمعاتهن المحلية تنبذهن.

وفي ظل هذا الوضع، تحولت كثير من النساء، لا سيما أولئك اللواتي يعشن في المراكز الحضرية، إلى مناضلات نذرن حياتهن لتحرير أقاربهن والعمل على وضع حد لعنف الدولة، ولا تزال كثير منهن يلعبن دورا رائدا في عملية البحث عن الضحايا أو عن رفاتهم والسعي إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة والدفاع عن حقوق السجناء السياسيين. ومع ذلك، لا يُعرف إلا القليل عن تلك النساء وعن مدى وطبيعة العنف الذي مورس عليهن وآثاره على حياتهن على المدى الطويل.

وإذا كانت هيئة الإنصاف والمصالحة وغيرها من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة قد زادت من معرفتنا بتجارب النساء مع العنف السياسي في السنوات الأخيرة، إلا أن خصوصية هذه التجارب وطابعها المعقد ومداها لم يحظ بعد بالاهتمام والاعتراف اللذين يستحقهما، إذ لا تزال سنوات الرصاص تقترن في بلدان كثيرة بالسياسة وبمعاناة الرجال ، ولا يزال الصمت يلف تجارب النساء مع العنف السياسي.

صحيح أن شهادات النساء خلال جلسات الاستماع العمومية التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة (نسخ منها مدرجة في هذا الملف) وتلك الواردة في منشورات مختلفة قد نجحت في كسر هذا الصمت بشكل قوي وغير مسبوق، غير أننا في حاجة إلى القيام بمجهودات إضافية من أجل الوصول إلى فهم صحيح للدور الذي لعبته النساء ولتجاربهن خلال سنوات الرصاص والاعتراف بهذا الدور. ومن ثم فإن مبادرتنا في إعداد هذه الدراسة تندرج في إطار روح المساهمة في حوار عمومي حول تاريخ المغرب المعاصر وأيضا في إطار الجهود الرامية إلى البحث عن الحقيقة والمصالحة.

وقد سعينا من خلال هذه الدراسة التي هي ثمرة تعاون بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى الإنصات إلى روايات النساء عن العنف السياسي وإلى تكريم وتوثيق ذاكرتهن و تجاربهن، مع إتاحتها لعموم الناس داخل المغرب وخارجه. كما أننا من خلال هذا العمل ندعو القراء إلى الإنصات والمشاركة في عملية جماعية للتذكر والتأمل تشكل فيها وجهة نظر النساء ورؤاهن حجر الزاوية.

الأهداف والمنهجية

الأهـداف والمنهجيـة

يرتكز هذا المقال على دراسة أجراها سنة 2005 فريق من الباحثات المغاربة حول النساء اللواتي عانين من العنف السياسي [3]، وهي الدراسة التي بادرت إليها ومولتها هيئة الإنصاف والمصالحة في إطار جهودها الرامية إلى خلق فهم أفضل للطابع الجنساني للعنف السياسي في المغرب وتوثيقه.

و رغم أن الدراسة تم إنجازها بدعم مالي ولوجستيكي من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، إلا أن النتائج التي توصلت إليها هي نتائج محايدة ومستقلة تماما ولا تعكس الموقف الرسمي للهيئة.

وإذا كانت نتائج هذه الدراسة قد وُضعت رهن إشارة جميع أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة في سنة 2005 وساعدت في صياغة توصياتها الختامية، إلا أن هدفنا من هذا المقال هو نشر نتائج هذه الدراسة الهامة بين عموم الناس من أجل تبليغ أهم خلاصاتها، والمساهمة في تعميق الوعي بتاريخ النساء ضحايا العنف السياسي خلال سنوات الرصاص.

أُجريت الأبحاث المتعلقة بهذه الدراسة في صيف 2005 تحت إشراف السيدة لطيفة اجبابدي و السيد إدريس اليازمي، اللذين كانا وقتئذ عضوين في هيئة الإنصاف والمصالحة، وبتوجيه مهني من الأستاذ مختار الهراس، وهو خبير في طرق البحث النوعي وخبير في علم الاجتماع والاسرة.

3- للاطلاع على تقرير مفصل لدراسة حول «المرأة و النوع الجنسي و العنف السياسي في المغرب 1956 - 1999 . دراسة نوعية»، تقرير أعدته نادية جسوس لحساب هيئة الإنصاف و المصلحة المغربية . نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

وهكذا، وعلى مدى شهرين (أغسطس/آب - سبتمبر/ أيلول 2005)، أرسل فريق مكون من ست باحثات مدربات في مجال البحث السوسيولوجي والأنتروبولوجي إلى مناطق المغرب التي عُرف عنها أنها كانت مسرحا للعنف السياسي بين سنتي 1956 و1999[4].

وقد أجرى هذا الفريق دراسة ميدانية سافر على إثرها إلى العديد من المناطق مثل: فكيك والناظور والحسيمة وخنيفرة وإملشيل والعيون، حيث أجرى مقابلات فردية معمقة ومناقشات في اختيار مجموعات بؤرية مركزة مع النساء ضحايا العنف السياسي.

كما اجتمعت الباحثات مع السجينات السياسيات السابقات ومع النساء اللواتي كن نشيطات في تعبئة أسر السجناء السياسيين.

وقد تم تسجيل جميع الاجتماعات الفردية والجماعية بعد إذن المشاركين وبعد ذلك تم تدوينها. وهذا هو أرشيف الشهادات الشفوية التي أدلت بها النساء ضحايا العنف السياسي والذي يشكل الركيزة الأساسية لهذا المقال.

وقد تم حذف أسماء المشاركات في الدراسة من هذا المقال وأيضا من النماذج المدرجة في هذا الكتاب بهدف احترام سريتهن. وقد اعتمدت دراسة هيئة الإنصاف والمصالحة على أساليب البحث والتحليل النوعي (سرد لسيرحياة النساء المعنيات، المجموعات البؤرية) والتحليل.

4- الباحثات الست،بالترتيب الأبجدي،هن نادية جسوس، أمينة المكاوي، ليلى مساعد، خدوج العمري، حياة السماري و نادية التيقار.

ولم يكن هدفنا هو تجميع الأرقام والإحصاءات، وإنما تسجيل روايات مفصلة و شخصية عن العنف السياسي خلال سنوات الرصاص من وجهة نظر مجموعة متنوعة من النساء.

وباعتبار أن عدد النساء اللائي تم استجوابهن كان صغيرا نسبيا، فإن الدراسة لا تزعم أنها تمثل تجارب جميع النساء ضحايا العنف السياسي في المغرب.

فقد وثقنا قصص حياة 42 امرأة وأجرينا خمس مناقشات جماعية مركزة شاركت فيها ما بين 5 و 7 نساء.

وفي المجموع، تحدثنا إلى حوالي 80 امرأة. كما اقتصرنا في رحلاتنا على ست مناطق هي فكيك، والناظور، والحسيمة، وخنيفرة، وإملشيل والعيون، على الرغم من أننا اجتمعنا أيضا مع نساء أخريات في مقر هيئة الإنصاف والمصالحة بالرباط وفي منازلهن في الدار البيضاء والمحمدية وتمارة.

كما أننا نعترف بأن النساء قد عانين من العنف السياسي في العديد من المناطق الأخرى من البلاد، ولكن كان علينا أن نقتصر على اختيار عدد من المناطق لأغراض هذه الدراسة. وعلى الرغم من أننا بذلنا جهدا في التحدث إلى نساء من أوساط مختلفة ونساء عشن تجارب متنوعة من العنف السياسي، إلا أننا نعترف أنه قد تكون ثمة تجارب لم نتطرق لها في تحليلنا. لكن هذا لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يُفسّر على أنه تعبير عن تسلسل هرمي للمعاناة أو دليل على الفشل في الاعتراف بتجاربهن.

فالواقع أن تجارب النساء من العنف السياسي هي كثيرة ومعقدة ومتنوعة بشكل يصعب معه تغطيتها كلها في دراسة موجزة واحدة، وأملنا هو أن يواصل العلماء والباحثون مستقبلا بحث مختلف جوانب هذا الموضوع وأن تقوم عدد أكبر من النساء بسرد تجاربهن بأسلوبهن الخاص.

وما أحوجنا إلى دراسات سياقية تولي الاهتمام للخصوصيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية لتجارب النساء مع العنف السياسي في مناطق مختلفة من البلاد وخلال حلقات مختلفة من مسلسل العنف السياسي خلال سنوات الرصاص.

وتتوخى هذه الدراسة وضع فهم مفصل ودقيق لأشكال العنف الذي تعرضت له النساء ضحايا العنف السياسي خلال هذه السنوات، بما في ذلك العنف الجسدي والعاطفي والجنسي واللفظي والمعنوي والرمزي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقد سعينا إلى تكوين فهم أفضل للكيفية التي عانت من خلالها النساء من العنف السياسي الذي تعرضن له، وكيف أثر هذا العنف على حياتهن لاحقا.
وتشير النتائج التي توصلت إليها لجان الحقيقة في بلدان أخرى إلى أن النساء أكثر ميلا إلى الحديث عن معاناة أزواجهن وأطفالهن وآبائهن وأمهاتهن عوض الحديث عن معاناتهن الخاصة.

ويَعتبر مركز العدالة الانتقالية أن ذلك يرجع جزئيا إلى أن التنشئة الاجتماعية للنساء تُوجّههنّ لإعطاء الأولوية لاحتياجات أزواجهن

وأطفالهن، وأنهن كثيرا ما يترددن في الحديث عن تجاربهن الخاصة، لاسيما إذا كان العنف الجنسي عنصرا حاضرا فيها[5].

ومن ثم فقد حاولنا خلق فضاء تشعر فيه النساء بما يكفي من الأمان لكي يسردن بتفصيل تجاربهن المتعلقة بالعنف دون خوف من الحكم عليهن أو الانتقام منهن.

وفي الآن ذاته، حاولنا تشجيعهن على التحدث إلينا عن تجربتهن كنساء وعلى التركيز على أنفسهن كمحور لروايتهن.

وعلى الرغم من أن بعض الضحايا الناجيات أبدين بعض التردد في القيام بذلك، إلا أن معظمهن قبلن سرد قصص تجاربهن مع العنف والمعاناة، وأيضا نضالهن وآمالهن، بقدر كبير من التفصيل.

وتمتاز المناقشات الجماعية المركزة (أو اللقاءات الجماعية) بميزة إضافية هي كونها تجمع بين النساء ضحايا العنف السياسي في فضاء يوفر لهن الأمن والدعم النفسي والسرية.

لذا كانت المناقشات الجماعية المركزة فضاء للاستماع والتبادل الجماعي، وأصبحت فضاء للتضامن و الإثبات، وقد قالت إحدى المشاركات في إحدى المناقشات الجماعية المركزة:

5 - «اللجان الحقيقة و المنظمات غير الحكومية. الشراكة الضرورية.وثيقة مواضيعية . المركز الدولي للعدالة الانتقالية.ابريل/نيسان 2004.

«خذ مثلا حضورنا اليوم هنا، والذي هو في حد ذاته جلسة علاجية. فقد تحدثنا واستمعنا إلى وجهات نظر بعضنا البعض. قدمنا بعض الدعم إلى بعضنا البعض واستمعنا إلى بعضنا البعض.

كيف يمكنني أن أقول ذلك ؟ من الصعب علينا أن نجد الناس الذين بإمكانهم أن يفهمونا ... وحتى فيما بيننا، من النادر أن تعثر على شخص يستمع إليك كلية وبإمكانه أن يشاطرك نفس الأحاسيس.

[سجينة سياسية سابقة من الرباط تعرضت للاعتقال في 1985].

ومن بين الأسئلة الأساسية التي حاولنا الإجابة عنها في هذه الدراسة:

1. لماذا كانت النساء مستهدفات من طرف الدولة خلال سنوات الرصاص؟ ما هي فئات النساء التي استهدفتها الدولة؟ ولأي غرض تم ذلك؟
2. ما هي أشكال العنف التي مورست ضد النساء؟ وهل لجأت الدولة إلى أشكال معينة من العنف ضد النساء؟
3. كيف عاشت النساء هذا العنف؟ وهل كانت تجربتهن جنسانية بأي شكل من الأشكال؟
5. ماذا يمكننا أن نعرف عن العنف السياسي وأيضا عن المجتمع المغربي بصفة عامة عندما نصغي بانتباه وتركيز إلى ما تقوله النساء ضحايا هذا العنف عن تجاربهن؟

أثناء إجراء البحوث اللازمة لأغراض هذه الدراسة، قالت لنا كثير من النساء ضحايا العنف السياسي إن الكلمات لا يمكن أن تعبّر بشكل كاف

عن حجم معاناتهن وحزنهن وألَمهن. وكان أفضل تعبير عن هذا ما جاء على لسان إحدى النساء:

«على الأقل، بإمكان الرجال الذين قضوا فترة في السجن وتعرضوا للتعذيب تسمية ووصف العنف الذي تعرضوا له. أما نحن فقد سُجِنّا وعُذِّبنا بأساليب لا يمكن تسميتها».

وقالت لنا العديد من النساء كذلك، إن الدولة والمجتمع قد نسيهن وأنه لا أحد يستمع إلى رواياتهن.

و قالت إحداهن أيضا: **«حسنا، ماذا عساي أن أقول؟ وحتى لو تكلمت فمن عساه أن يستمع إلي؟».**

وقد أدركنا بشكل خاص ونحن بصدد الكتابة عن تجارب النساء ضحايا العنف السياسي عدم ملاءمة تصنيفات مثل التعذيب أو الاعتقال أو الجوع أو الأسى أو وصمة العار، بحيث إنها لا تستطيع أن تعبر عن المضامين التي تحيل عليها.

ولتجاوز هذه الصعوبة، شعرنا أنه من المهم لأصوات وكلمات وروايات النساء اللاتي عانين من العنف السياسي أن تحتل مركز الصدارة في هذا الكتاب.

وإن كان ثمة أية كلمات من شأنها أن تعبر ببلاغة عن الحزن والرعب والمعاناة التي عاشتها النساء، فهي كلماتهن الخاصة. ولذلك أدرجنا أصوات النساء في هذا الكتاب من خلال اعتماد ثلاث طرق:

1. **الاستشهاد بها على نطاق واسع في هذه المقال ؛**

2. **كتابة نماذج تستند إلى ما سردنه عن حياتهن ؛**

3. **إدراج نسخ مدونة من شهاداتهن في جلسات الاستماع العمومية التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة في جميع أنحاء المغرب.**

ومن خلال ذلك نأمل أن نتيح للقراء فرصة تكوين فكرة أعمق وأقرب إلى الواقع مما تحيل عليه تصنيفات مثل التعذيب أو الاغتصاب أو الإرهاب أو العزل في الروايات المفصلة للنساء اللواتي عانين من مثل هذا الرعب.

وإنْ اعتمدنا بشكل كبير على كلماتهن وعلى سردهن، فذلك من منطلق حرصنا على التعبير عن احترامنا العميق وتقديرنا للنساء اللواتي تحدثن إلينا بقدر كبير من التفصيل عن تجاربهن، على الرغم من الألم الذي يحدثه مثل هذا السرد والتذكر.

كما أن تلك طريقتنا في أخذ سردهن وتذكرهن للعنف السياسي على محمل الجد والتأكيد على أن تجارب النساء لا تنتمي إلى عالم الذاكرة الخاصة، وإنما هي جزء لا يتجزأ من ذاكرتنا الجماعية وتاريخنا.

وأملنا أن تتعرف النساء الضحايا/ الناجيات من العنف السياسي على أنفسهن في هذا الكتاب، وأن يشعرن أننا استمعنا لهن وأخذنا آراءهن وسردهن على محمل الجد، وأننا لم نفشل في التقاط وترجمة بعض من الألم والمعاناة التي تحملنها. وإليهن وإلى أُسَرهن نُهدي هذا الكتاب.

من هن النساء ضحايا العنف السياسي؟

من هن النساء ضحايا العنف السياسي؟

وقع عدد كبير من النساء المغربيات ضحايا للعنف السياسي الذي نهجته الدولة خلال سنوات الرصاص. غير أن معاناة النساء من العنف السياسي لم تكن متجانسة كلها، وإنما كانت تُشكّلها الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للضحايا وأيضا حالتهن العائلية.

وكان ثمة فرق :

- بين المرأة القروية والحضرية،
- و بين المتزوجة والعازبة والمطلقة،
- التي لديها والدين وإخوة وأخوات واليتيمة،
- و بين المتعلمة والأمية،
- التي لديها تجربة في العالم الخارجي وتلك التي لا تبرح بيتها.

ومن ثم فإن تجربة امرأة فقيرة قروية تعيش في جبال إملشيل مختلفة تماما عن تجربة طالبة جامعية منخرطة في الحركات السياسية وتعيش في المدينة.
ورغم أن المرء لا يسعه إلا أن يلاحظ أن هؤلاء النساء الفقيرات القرويات الأميات اليتامى أو المطلقات قد عانين بشكل أكثر فظاعة بسبب عزلتهن الحادة وافتقارهن إلى نظام دعم في أعقاب فترة مرحلة العنف التي مررن بها، إلا أننا نرى أنه من المستحيل تحديد مقدار تلك المعاناة أو حجمها.
صحيح أن جميع النساء ضحايا العنف السياسي عانين معاناة مريرة بسبب عنف الدولة المفرط والعشوائي، ولكن كل امرأة عانت أيضا بشكل فريد تبعا لخصوصيات حالتها قبل العنف وأثناءه وبعده.

وكما قالت زوجة أحد السجناء السياسيين السابقين (كانت ناشطة بدورها) لأعضاء آخرين في حلقة النقاش الجماعي التي كانت ضمنها: **«تجاربنا كانت مختلفة، ولكن معاناتنا كانت واحدة»**.

ولهذا السبب تحاشينا في هذه الدراسة تصنيفات مثل ضحايا «مباشرين» و «غير مباشرين» للعنف، والتي من شأنها أن توحي بوجود درجات للمعاناة وأن تَحُول بالتالي دون الوصول إلى فهم شامل لتاريخ العنف السياسي في المغرب.

ووفقا لهذه الدراسة، فقد استهدفت الدولة أربع فئات رئيسية من النساء خلال سنوات الرصاص. ويتعلق الأمر بـ:

1- قريبات النشطاء السياسيين اللواتي يعشن في المناطق القروية والمهمشة ؛

2- نساء المناطق القروية والمجتمعات المهمشة باعتبارهن هدفا للعقاب الجماعي ؛

3- قريبات النشطاء السياسيين اللواتي يعشن في المراكز الحضرية ؛

4- النساء الناشطات سياسيا.

وقد استهدفت الدولة معظم النساء ضحايا العنف السياسي ليس بسبب أفكارهن أو أنشطتهن السياسية، ولكن لسبب بسيط هو أن لهن روابط عائلية أو مجتمعية مع الرجال الذين يشتبه في أنهم ناشطون سياسيون واتُّهموا بذلك أو بكونهم يشكلون تهديدا لأمن الدولة.

وقد شكلت النساء اللواتي تربطهن علاقة قرابة (أمهات، زوجات، بنات، أخوات) بالناشطين الرجال من المناطق القروية أو شبه القروية من البلاد معظم أفراد هذه الفئة.

ونظرا لقلة معرفتنا بالنساء الضحايا الناجيات من المناطق القروية، فقد خصصنا الجزء الأكبر من دراستنا لتجاربهن.

وينتمي معظمهن للمجتمعات الزراعية أو مجتمعات الرحل التي يعيش كثير من أفرادها في ظروف قاسية وينتقلون على الدوام بحثا عن الكلأ لماشيتهم.

وبصفة عامة، فإن النساء القرويات اللواتي تحدثنا إليهن تزوجن في سن مبكرة وأنجبن عددا كبيرا من الأطفال. وكان لإحدى النساء التي التقينا بها تسعة أطفال ثلاثة منهم متوفون. ومعظم زيجاتهن كانت عبارة عن زواج مسنون من طرف أسرهن بموافقتهن أو في بعض الحالات دون إرادتهن.

وقد تزوجت إحدى النساء ممن تحدثنا إليهن في سن الثانية عشرة برجل كان في الستينات من عمره. ويبدو أن الطلاق كان ممارسة شائعة، كما يبدو أنه كان يتم بمبادرة من الرجال والنساء على حد سواء. ويبدو كذلك أن تعدد الزوجات كان شائعا إلى حد كبير، وكثير من النساء القرويات اللواتي تحدثنا إليهن كان لهن ضَرائر.

زد على ذلك أن الغالبية العظمى منهن لم يلتحقن أبدا بالمدرسة ولا يعرفن القراءة و لا الكتابة، الشيء الذي ساهم في تعميق إحساسهن بالعجز عن التصدي للعنف السياسي.

وفي الواقع، كلما كانت النساء مهمّشات إلا وقلّت لديهن احتمالات الانخراط في البحث عن أحبائهن أو الدفاع عن حقوقهن.

وكان الشعور بالعجز والوهن والإحساس بأن المجتمع بمفهومه الأوسع قد تخلى عنهن واضحا بين النساء القرويات اللواتي أجرينا معهن مقابلات في إطار هذه الدراسة.

وكثيرا ما كانت هذه التعابير تتردد على ألسنتهن: «نحن لسنا إلا نساء أميات. لا نعرف شيئا» أو «ماذا يمكننا أن نقول ؟ نحن لسنا إلا نساء أميات. عليكن أن تسألن أولئك اللواتي درسن ولديهن المعرفة».

وعلى العموم، يُستشف من القصص التي جمعناها أن النساء القرويات كن يعملن بجد وتفان داخل بيوتهن وخارجها. كن يقمن بأعمال الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال والمسنين. إضافة إلى ذلك، كن يتولين جلب الحطب والمياه، وحرث الأرض، ورعاية الحيوانات، ونسج الفُرش والبطانيات.

ومعظم النساء القرويات اللواتي تحدثنا إليهن عشن في حالة فقر مدقع وكانت مواردهن ضعيفة للغاية. ومع ذلك، فإن كثيرا منهن كن سعيدات بحياتهن السابقة قبل الاعتقال وممارسة التعذيب عليهن بالرغم من كفاحهن من أجل لقمة العيش، وتكلمن بنوع من الشوق والحنين الكبيرين عن تلك السنوات السعيدة التي افتقدوها بعدما تذوقوا جميع أصناف التعذيب.

ولم تكن الغالبية العظمى من النساء اللواتي تحدثنا إليهن من المناطق القروية على علم بأنشطة أزواجهن السياسية، كما انهن لم تكن طرفا

في أي نشاط سياسي و لم يكن لهن أي انتماء لأي حركة أو حزب سياسي.

بالمقابل، كانت النساء القليلات اللواتي كن ناشطات سياسيا أو كنّ على علم بالأنشطة السياسية لأحد أفراد أسرهن ينتمين إلى عائلات معروفة تاريخيا بمشاركتها في حركة التحرير الوطنية.

وأعربت أغلبيتهن عن استيائهن لكون الرجال من أسرِهن الذين ضحوا بالكثير من أجل استقلال البلاد عوملوا في وقت لاحق وكأنهم خونة.

إلى جانب أقارب الناشطين السياسيين، استهدفت الدولة كذلك نساء المناطق القروية التي كانت معقلا لحركات الانشقاق السياسي، وذلك كجزء من سياسة العقاب الجماعي.

وعادة ما كانت التهمة الموجهة إليهن هي توفير الغذاء أو المأوى للناشطين السياسيين، ومن ثم كن عرضة لمعاملة قاسية نظرا لغياب من يحميهن.

وفي كثير من الأحيان، كانت هؤلاء النساء فقيرات ومهمشات أويتيمات أو مطلقات، وتعرضن للتعذيب والعنف الجنسي والعمل القسري.
كما وثقنا حالات نساء وجدن أنفسهن محاصرات في تبادل لإطلاق النار، ومنهن امرأة أصيبت برصاصة طائشة في ساقها أثناء زيارتها لبعض أصدقاء الأسرة، وأصيبت بالشلل مدى الحياة من جراء ذلك، كما تخلت عنها أسرتها. كما تم اغتصابها عندما كانت تعالجَ في المستشفي وبالتالي لم تتزوج أبدا.

علاوة على ذلك، استهدفت الدولة كثيرا من قريبات ناشطين سياسيين يعشن في المدن، ومنهن من كان انتقالهن للمدن حديثا، وكثير منهن أميات وليس لديهن إلا القليل من الخبرة خارج الوسط الذي ترعرعن فيه، و قليلا ما كن يعلمن بالأنشطة السياسية التي كان يزاولها أبناؤهن أو بناتهن. وانخرطت العديد من هؤلاء الأمهات لاحقا في حركة أسر السجناء السياسيين.

كما استهدفت الدولة زوجات وأخوات النشطاء السياسيين الذكور، وهن في العادة شابات مثقفات.

وخلافا للزوجات في المناطق القروية اللواتي لم يكنّ في غالب الأحيان على علم بأنشطة أزواجهن السياسية، فإن الزوجات في المراكز الحضرية كن أكثر علما بأنشطة أزواجهن السياسية وأكثر تأييدا لها.

وتعتبر النساء اللواتي تنتمين إلى هاتين الفئتين أكثر ميولا للانخراط في جهود البحث عن أفراد الأسرة والدفاع عن حقوق السجناء السياسيين. وأخيرا، كانت النساء الناشطات سياسيا في المراكز الحضرية مستهدفات بدورهن من طرف الدولة خلال سنوات الرصاص. وكثير منهن كنّ شابات متعلمات عندما ألقي القبض عليهن. وكن ينشطن سياسيا في مختلف الحركات الطلابية، مثل «23 مارس» و «إلى الأمام»، وفي نقابات العمال أو في الأحزاب السياسية اليسارية، مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.وغالبا ما ينتمين لعائلات لها عضو واحد أو أكثر ينشط سياسيا في اليسار والحركات العمالية. و منهن نساء أخريات متزوجات بناشطين سياسيين التقين بهم في أوساط اليسار.

وقلة منهن وصفن أنفسهن بأنهن مدافعات عن قضايا المرأة وأنهن يرتبطن بعلاقات متكافئة مع أزواجهن أو شركائهن.

كن ينتقدن الطرق التي تُعامَل بها النساء كمواطنات من الدرجة الثانية، وكثيرا ما كان تأثرن بكفاح أمهاتهن.

كن شابات وكانت لديهن نظرة مثالية للأمور، وعلى عكس نظيراتهن في المناطق القروية، كن يتمتعن بحرية أكبر في الحركة وكن نشيطات جدا في مجال السياسة.

وتتذكر معظمهن لحظة دخولهن إلى عالم السياسة بإثارة وابتهاج كبيرين.

فقد كن منخرطات في نقابات العمال، وفي قطاعات الشباب التابعة للأحزاب السياسية اليسارية، وفي الحركات الطلابية والحركات النسائية الناشئة.

ومن ضمن النساء اللواتي تحدثنا إليهن امرأة عملت في مجال محو الأمية في صفوف النساء وساعدت في تنظيم عاملات المصانع، وأخرى أصبحت زعيمة في الحركة الطلابية التي يهيمن عليها الرجال.
كانت لديهن آمال وأحلام بتحقيق الديمقراطية والعيش في عالم أفضل، وكن يشعرن بالغضب إزاء مختلف أشكال الظلم والقهر التي يلاحظنها من حولهن.

وكان معظمهن ينتمي إلى أوساط الطبقة الدنيا والوسطى، وكن يمثلن الجيل الأول من النساء المتعلمات داخل أسرهن.

الحياة قبل تجربة العنف السياسي

الحياة قبل تجربة العنف السياسي

من أجل الوصول إلى فهم أفضل لحياة النساء ضحايا العنف السياسي، ووضع تجاربهن في إطار السياق التاريخي والاجتماعي، طلبنا من جميع النساء اللواتي التقينا بهن إخبارنا عن حياتهن السابقة لأحداث العنف التي كتب لهن النجاة منها.

ويستشف من رواياتهن أنهن عشن تجربة العنف السياسي باعتبارها لحظة التمزق وعدم اليقين؛ وكانت تلك لحظة أعادت تنظيم وتشكيل حياة النساء الضحايا ومفاهيمهن الذاتية.

ولم تكشف جميع النساء اللواتي تحدثنا إليهن إلا القليل عن حياتهن قبل أحداث العنف. لذا كان علينا تشجيعهن على وصف حياتهن قبل تعرضهن لعنف الدولة.

وفي جميع المقابلات والمناقشات التي أجريناها، كن ميالات إلى التحدث أولا عن العنف وآثاره وليس عن الفترة السابقة له، وكن ينتقلن بسرعة للحديث عن فترة أحداث العنف، وكأنما يردن القول إن أي شيء يأتي قبل ذلك هو أقل أهمية من آثار العنف على حياتهن.

وكان الأمر كما لو أن تلك النساء لم تكن لهن حياة سابقة لفترة العنف والمعاناة، و لم تكن لهن القدرة على تذكر حياتهن ما قبل العنف، وكما لو أن ما يحدد إحساسهن الذاتي هو العنف الذي عانين منه ومن تداعياته.

وفي معظم الحالات، فإن النساء يَصِفن حياتهن قبل تعرضهن للعنف السياسي بكونها حياة عادية وهادئة. وتشمل الكلمات الشائعة في وصف الحياة السابقة للعنف نعوتا من قبيل : **طبيعية**، **هادئة**، **سعيدة**، **عادية**، **وسلمية**.

ووصفت بعضهن حياتهن قبل أحداث العنف بأوصاف مثل «***سعيدة***» و «***رغدة***» و«**أفضل سنوات حياتهن**»، في حين قالت أخريات إنهن كن يعشن ظروفا صعبة بسبب الفقر والميز الجنسي في توزيع العمل داخل مجتمعاتهن.

وتتذكر العديد من النساء الناشطات سياسيا السنوات السابقة لفترة العنف بوصفها مليئة بالمثالية والتضامن اللذين حفزهن على النضال من أجل العدالة والمساواة.

وفيما يلي بعض الأمثلة عن الكيفية التي وصفت لنا بها بعض النساء من مختلف الأوساط حياتهن السابقة للعنف.

وقد استشهدنا أثناء هذه الدراسة بعدد كبير منهن لأجل إعطاء القارئ إحساسا بالخلفيات المتنوعة التي حكمت النساء اللواتي استجوبناهن في هذا الإطار:

<< ....كنا نعيش حياة الضنك وحياة الشعب. عملنا بشكل مُضْن خارج المنزل في الحقل. لدي سبعة أطفال أتحمل مسؤولية تربيتهن وتلبية احتياجاتهم واحتياجات أبيهم.
وأتولى مسؤولية كل ما له صلة بالمنزل من طبخ وغسيل وتحضير الخبز وجلب المياه والحطب). زوجي لا يعمل ولا يعتني إلا بالحيوانات. يعتني بالحيوانات والحصاد ويدرس... النساء لم يكن مسموحا لهن بالخروج إلا لزيارة عائلاتهن أو عائلات أزواجهن. المرأة ممنوع عليها رؤية الغرباء حتى ولو كانوا ضيوفا في منزلها...>>

[امرأة من خنيفرة اعتقلت سنة 1973].

<<.....كنا سعداء جدا بالعيش مع آبائنا. كان لدينا أموالنا وموادنا وماشيتنا. لم نفتقر إلى أي شيء أبدا. عشنا عيشة هنيئة....>>

[امرأة من إملشيل اعتقل والدها سنة 1973].

<< ....عشنا عيشة كريمة. كان الأطفال يذهبون إلى المدرسة... من عادة زوجي مغادرة المنزل في الصباح ولم أكن أعرف ما الذي كان يفعله.
كان يأتيني بما أحتاجه من طعام وشراب وملبس، وكنت أعتقد أنني أعيش في ظروف جيدة...>>

[امرأة من الناظور اعتقل زوجها سنة 1984]

<< .....تزوجت وأنا صغيرة السن وانتقلت للعيش مع زوجي في منزله... كنت أبلغ من العمر 21 سنة عندما أنجبت طفلي الأول ... عشت مع زوجي ولم أكن أغادر المنزل أو أذهب إلى أي مكان آخر.
كنت أذهب إلى الحمام في الليل لأستحم. لم أكن أعرف شيئا عن السوق أو عن التبضع من السوق... كنا ننتمي للطبقة الوسطى، أي لم نكن لا فقراء ولا بورجوازيين، كنا في الوسط، اعتمدنا على أنفسنا وكنا نعمل من أجل أنفسنا وأطفالنا.
كان الشغل الشاغل لزوجي هو توفير متطلبات أطفالنا من طعام وشراب وتدريس. كان رجلا طيبا ومستقيما. وأطفالنا والحمد لله ترعرعوا مثلما أردنا ذلك....>>

[أم من مراكش اعتقل أطفالها في السبعينات].

<< ...أنحدر من أسرة تنتمي إلى الطبقة العاملة، قاطنة بالحي المحمدي بالدار البيضاء.

وكان والدي ينتمي إلى أسرة متواضعة، وكان ذلك من ضمن الأسباب التي دفعتني إلى التساؤل عن العالم من حولي: لماذا الأمور بهذا الشكل، ولماذا نتعرض للظلم. لدي أخ يكبرني بعشر سنوات، ومارس النشاط السياسي منذ نعومة أظفاره.

وعندما كنا صغارا، كنا أنا وأختي دائما محاطين بالكتب والصحف. كانت هوايتنا المفضلة هي القراءة... بدأت أهتم بالسياسة وبالمسألة الوطنية وبتاريخ المغرب في السبعيناتـ...

وانضممت إلى حركة 23 مارس... تعرفت على زوجي في سياق الحركة....>>

[ناشطة سياسية من الدار البيضاء اضطرت إلى طلب اللجوء السياسي في فرنسا وعاشت في المنفى لفترة تزيد عن عقدين من الزمن هربا من الاضطهاد الذي كانت تتعرض له بسبب أنشطتها السياسية].

<< .....عشنا في البادية مع الأغنام والإبل التي كنا نملك منها الكثير. اعتدنا على عيشة كريمة وطيبة. كان ثمة الكثير من الآبار وكانت المياه وافرة. كنا بخير وكنا نعيش بشكل جيد ولم نكن محرومين من أي شيء إلى أن ألقوا القبض على زوجي وبدأوا بترهيبنا وتهديدنا.....>>

[امرأة من العيون اعتقل زوجها سنة 1973].

<<....الحمد لله، عشنا عيشة كريمة. لم نكن نملك أي شيء، لكننا لم نكن في حاجة إلى أي شيء... لقد ولدت في طان طان.

اعتدنا على العيش في سلام ولم يزعجنا أحد، حتى جاءت الاعتقالات التي شهدتها سنة 1975 ثم انقلبت حياتنا رأسا على عقب. لكن قبل ذلك، كنا نحيا حياة هادئة ومطمئنة ... ورغم أن الناس كانوا لا يملكون أي شيء، فإن حياتهم كانت مريحة.....>>

[امرأة من العيون اعتقل زوجها سنة 1975].

<<....كنت سعيدة. كنت أشتغل بالحياكة. عملت في الحقول. كنت أذهب إلى الجبل لجمع الحطب. كنا نغني كثيرا... كنا نتشاور أنا وزوجي و نساعد بعضنا البعض. كنا نتفق على كل شيء....>>

[امرأة من إملشيل تعرضت للاعتقال سنة 1973].

تجربة العنف السياسي

تجربة العنف السياسي

لم تكن تجارب النساء مع العنف السياسي متجانسة بالنظر إلى تباين خلفياتهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ورغم أن بحثنا يسلط الضوء على حقيقة مفادها أن العنف السياسي يميز بين الجنسين وأن ثمة فرقا في تجربة العنف عندما يتعلق الأمر بالمرأة، إلا أنه يشير على أن تجارب النساء مع العنف السياسي ليست كلها على نفس المنوال.

فالاختلافات من حيث الطبقة الاجتماعية، والثقافة، والمنطقة، والجيل، والحالة العائلية، ومستوى التعليم، والعلاقة بالسياسة أثرت على هذه التجارب، وجعلت بالتالي معاناة كل امرأة من العنف السياسي تجربة فريدة.

وإذا كنا لا نستطيع الحديث عن تجربة نسائية فريدة مع العنف السياسي، إلا أننا توصلنا إلى تحديد قواسم مشتركة وخبرات شائعة، وهي التي سينصب عليها اهتمامنا الآن.

• مفاجأة وصدمة

لم تكن معظم النساء مستعدات للعنف الذي تعرضن له. فقد تم استهداف عدد كبير منهن لأن أزواجهن أو أقاربهن الذكور اعتُبروا مصدر تهديد للدولة، رغم جهلن التام بالأنشطة السياسية التي كان يمارسها أفراد أسرهن من الذكور قبل اعتقالهم. وكان ذلك واضحا بشكل خاص في المناطق القروية والمناطق المهمشة مثل فكيك وإملشيل والعيون.

والملاحظ أن الإحساس بالصدمة التامة والدهشة وعدم التصديق كان عنصرا يتكرر في كل رواية عن اللحظات الأولى من مسلسل العنف الذي عاشته تلك النساء. وغالبا ما يشمل ذلك روايات عن أعداد كبيرة من الجنود المسلحين أو ضباط الشرطة الذين يطرقون أبوابهن أو يقتحمون بيوتهن في منتصف الليل ويقومون باستجوابهن والاعتداء عليهن.

وبالنسبة للعديد من النساء، فإن ذلك كان أول لقاء مباشر لهن مع مؤسسات الدولة الحديثة. ومن خلال رواياتهن، يتضح أن حياتهن قد انقلبت رأسا على عقب فجأة ودون أي سابق إعلام.لم يكن ثمة شيء يُهيّئهن مسبقا للتعامل مع ما ينتظرهن من أحداث.

وكانت علامات الخوف والرعب اللذين سببتهما المواجهة الأولى مع عنف الدولة لا تزال بادية على وجوه هؤلاء النساء عندما التقينا بهن سنة 2005 في إطار هذه الدراسة.

إن مشاعر الصدمة وعدم التصديق التي أعربت عنها تلك النساء تعكس جزئيا العنف التعسفي والوحشي الذي تعرضن له، كما أن قلة قليلة من النساء يمكنها أن تتصور أن ما حدث لهن كان حقيقة.

كما أن كون الزوجات القرويات على وجه الخصوص غير مهيئات تماما لهذا الاحتمال ولم يكن لديهن أدنى علم بأنشطة أزواجهن السياسية دليل أيضا على وجود تقسيمات جنسانية للعمل ولرسم حدود الفضاء. فلأنهن نساء، كان لديهن احتمالات ضعيفة للوصول إلى المجال العام ولولوج عالم السياسة الذي كان حكرا على الرجال تقريبا.

وما أدهشهن أيضا هو أن المجتمع الذي عشن فيه كان يعتقد أن النساء لا يهمهن أن يعرفن شيئا عن السياسة أو عن أنشطة الرجال في المجال العام.

إن عدم معرفتهن بأنشطة أزواجهن السياسية قد زاد من إحساسهن بالظلم. ولم يكن كافيا أن هؤلاء النساء لم يفعلن شيئا «خطأ» أو غير مشروع، بل إن الرجال الذين كانوا يتقاسمون معهن حياتهن لم يعتبروا حتى أنه من الضروري إطلاعهن على أنشطتهم، ناهيك عن التشاور معهن أو إشراكهن في القرارات والاختيارات التي كانت لها في ما بعد عواقب غير عادية على حياتهم وحياة أسرهم.

صحيح أن الاحتمال الكبير هو أن يكون الرجال قد حجبوا هذه المعلومات انطلاقا من رغبتهم في حماية زوجاتهم وأطفالهم، ولكن هذا الخيار كانت له نتيجة مؤسفة وغير مقصودة، وهي تعميق إحساس زوجاتهم بالظلم والخيانة.

كما أن ذلك لم يعط النساء أي خيار في هذه المسألة. فلربما كانت بعضهن قد اتخذت الاحتياطات اللازمة من أجل الاستعداد لردود الفعل التي قد تقوم بها الدولة، وربما كان بعضهن الآخر قد قرر ترك أزواجهن عند اكتشافهن أن هؤلاء يعرضون حياتهن للخطر.

ولكن بصرف النظر عن ذلك، عوقبت النساء وتعرضن للصدمات من جراء أعمال وأحداث لم يكنّ على علم بها، وتم استهدافهن فقط بسبب الروابط الأسرية التي تجمعهن برجال اعتُبروا أعداء للدولة، كما قالت لنا ثلاث نساء من مناطق مختلفة من المغرب :

<< .....نحن النساء لا علاقة لنا بما يفعل الرجال ؛ اعتَقَلوا الرجال وتركوا النساء وراءهم. أطلب منكم المساعدة....>>

[امرأة من إملشيل اعتقل زوجها سنة 1973].

<< ....هذا هو الظلم بعينه. ليست لنا أية علاقة بالأحداث السياسية. كنا ضحايا. نحن نساء لا نخرج من بيوتنا، ماذا فعلنا؟ إذا فعل أزواجنا شيئا، عندئذ يمكنهم متابعتهم ومعاقبتهم. ولكن النساء ؟ ماذا فعلن؟ إن معرفتنا لا تتعدى شؤون المنزل. كنا ضحايا وقد عانينا الكثير....>>

[امرأة من خنيفرة تم احتجازها سنة 1973].

<< ....اعتاد زوجي الخروج من المنزل ولم أكن اعرف ما الذي يفعله. كان يوفر لي الغذاء والمياه والملابس، وكنت أعتقد دوما أننا نعيش في أحسن الأحوال... لسنا واعيات. تزوجنا الرجال بهذه الطريقة وفعلوا بنا ما أرادوه لو كانت لدي أدنى فكرة عما سيقوم به هذا الرجل لما تزوجت به أبدا ولما ضيعت حياتي معه....>>

[امرأة من الناظور اعتقل زوجها سنة 1984].

إحدى النساء القرويات من اللواتي تحدثنا إليهن، هجرها زوجها الذي اتخذ لنفسه زوجة ثانية ضد إرادتها قبل اعتقاله. وقبل وقت قليل من إلقاء القبض عليها، لم تكن تربطها به أي علاقة تذكر، ولم تشعر بأي ولاء تجاهه لأنه لم يعد ذلك الزوج والأب الحنون في عينيها.
ومع ذلك تعرضت للاعتقال والاستجواب والتعذيب وسُرقت منها مقتنياتها. فكون زوجها قد تخلى عنها ليقترن بزوجة ثانية لم يشفع لها لدى سلطات الدولة التي اعتبرتها مشتبها بها بسبب علاقتها السابقة به.

ويمكن للمرء أن يقول في قضيتها إنها كانت ضحية على مستويات متعددة : أولا، كانت ضحية لزوجها الذي لم يستشرها في الخيارات التي أقدم عليها ؛ ثم وقعت ضحية للمرة الثانية عندما اقترن زوجها بزوجة ثانية ضد إرادتها وتخلى عنها هي وأطفالهما؛

فاستهدفتها سلطات الدولة على الرغم من أنها لم تعد تربطها أي صلة بزوجها؛ ثم تعرضت للتمييز من قبل جيرانها وأفراد مجتمعها الذين تفادوا الاتصال بها ومنعوا عنها المساعدة والدعم بسبب تعرضها هي وزوجها للاعتقال.

وتعرضت لحيف أخير عقب الإفراج عن زوجها من السجن، إذ طلقها هذا الأخير وبالتالي لم تكن مؤهلة لتلقي أي تعويضات من هيئة التحكيم السابقة، على عكس الزوجة الثانية التي حصلت على تعويضات من الدولة؛

>> .....كنت حقا مضطربة. شعرت بفراغ وإحساس مرير بالظلم. وما حز في نفسي كثيرا هو ذهابي لاستلام وثيقة الطلاق وأنا في هذا العمر المتقدم والشعر الأبيض قد غزا رأسي.
عانيت كثيرا وناضلت منذ الاستقلال بسبب زوجي... النساء عانين كثيرا... لقد عملن بجد. عملن ليل نهار في خدمة أسرهن.
كن يذهبن إلى الجبل لجمع الحطب والبقول لإطعام أطفالهن. كن يمضين الليل في الجبل ويرجعن في الصباح الباكر. الرجال لا يعرفون.

[امرأة من إملشيل اعتقل زوجها سنة 1973].

لم تتصور نساء المدينة أبدا، هن المتعلمات والناشطات سياسيا، أن أنشطتهن يمكن أن تؤدي إلى كل ذاك العنف أو أن تكون لها مثل تلك العواقب، ليس فحسب على أنفسهن ، بل على أسرهن كذلك.

لم يكن مهيئات البتة لتحمل القسوة والاضطهاد اللذين كانا ينتظرانهن واللذين يعتبران في نظرهن انتقاما غير مبرر من طرف الدولة.

لقد شعرن أنهن ضحية انتهاك وخيانة صارخين نتيجة لقسوة رد الفعل، لا سيما وأن كثيرا منهن كن نشيطات في الحركات الطلابية.

إحدى النساء اللواتي تحدثنا إليهن، والتي أصبحت عضوا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في سن مبكرة (15 أو 16)

أخبرتنا بما يلي :

<< ....كنت قد اخترت ما اعتبرته الطريق الجيد والصحيح، أي طريق النضال. انضممت إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في سن مبكرة، أي في سن الخامسة عشر أو السادسة عشر.

في البداية، كنت أذهب سرا. وبعد ذلك بدأت أخبر أسرتي. كنت أعتقد أن ما أفعله ليس خطأ ... وعندما حصل ما حصل، لم أكن أفعل شيئا خاطئا. كنت معتادة على الذهاب للحلقات الدراسية.

أحسست كما لو كنت أعاقَب وأضرب لهذا السبب. أعني، وكما قالت أختي هنا، أنه كانت لي بعض الطموحات في حياتي.

كنت قد رسمت مسارا معينا لنفسي... سوف أملك هذا، سوف أتابع هذا النوع من الدراسات، سوف أذهب بعيدا، سوف أفعل هذا، سوف أفعل ذلك.

ثم فجأة، بين عشية وضحاها، ودون أي إنذار سبق، تبخرت كل أحلامي وأخذ مسار حياتي اتجاها مختلفا تماما ..!>>

[امرأة اعتقلت سنة 1976].

امرأة أخرى اعتقلت في آسفي سنة 1979 بسبب انخراطها في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وأصبحت ناشطة في سن مبكرة جدا قالت لنا إنه بالنسبة للعديد من النساء مثلها، من اللواتي ينتمين إلى عائلات سياسية، لم يكن النضال مبنيا دائما على اختيار أيديولوجي واضح أو قرار مدروس، وإنما كان في كثير من الأحيان نضالا «فطريا»، «غير واع» وظرفيا.

ونحن نفسر هذا بأنه يعني أن العديد من النساء الشابات اللواتي انخرطن في النضال في سن مبكرة كن مثاليات وغير مدركات للعنف الكامن في السياق السياسي المغربي.

كما أصبحت امرأة أخرى من اللواتي تحدثنا إليهن منخرطة في الجماعات الماركسية اللينينية لأن صديق شقيقها اعتُقل وتعرض للضرب أمامها. وكان تعرضها لعنف الدولة الموجه لصديق شقيقها هو نقطة التحول بالنسبة لها والشرارة التي أشعلت نضالها.

وقد استنتجنا من أبحاثنا أن الوعي مهما كانت مستوياته لا يمكنه أن يوفر الحماية الكافية لهؤلاء النساء اللائي كن في معظم الأحيان صغيرات في السن من عنف الدولة الرهيب.

• احتجاز وعنف وتعذيب

كانت معاناة النساء ضحايا العنف السياسي مثيلة بتلك التي عاشها الرجال، كما أن الدولة لم تمارس أي قدر من ضبط النفس في معاملتها القاسية للنساء.

وكما تقول فاطنة البيه، فإن النساء والرجال متساوون عندما يتعلق الأمر بالتعذيب[6]، إذ تم احتجازهن، مثل نظرائهن الرجال، بصورة غير قانونية وفي ظروف غير إنسانية، وكان استجواب النساء غالبا مقترنا بالقسوة والتعذيب.

وكن محرومات من أبسط حقوقهن أثناء وجودهن رهن الاحتجاز، وكن تحت المراقبة الدائمة، وكن يتعرضن باستمرار للمضايقات من طرف سلطات الدولة حتى بعد الإفراج عنهن.
وينطبق ذلك على النساء الناشطات سياسيا وكذا قريبات الناشطين السياسيين وأفراد مجتمعهن.

وفيما يخص أوضاع السجون التي كان يتم فيها احتجاز النساء، فأقل ما يمكن أن توصف بها هي كونها لا إنسانية.ففي معظم الأحيان، كن يجهلن حتى مكان احتجازهن لأنه كان يتم إبقاؤهن معصوبات العينين طوال رحلتهن بعد إلقاء القبض عليهن.

كان يمنع عنهن بطريقة ممنهجة الغذاء والماء، ومن ثم عانين كثيرا من سوء التغذية، حتى أنه في كثير من الأحيان لم يكن يحصلن إلا على كسرة خبز وماء مرة واحدة في اليوم.

كما كانت زنازن السجون مكتظة ومظلمة وقذرة وموبوءة. وكثيرا ما كن ينمن مباشرة على الأرض دون أي فراش أو غطاء لحمايتهن من البرد.

6- مقتبس من مقال لنرجس الرغاي : «مغربيات في سنوات الرصاص : عندما يُصَرَّفُ الاعتقال السياسي إلى المؤنث»، جريدة لوماتان، 16/8/2004.

كانت المراحيض قذرة وغير صحية، ولم تكن تراعي حرمة النساء. لم يكن لديهن الحق في الرعاية الطبية، وينقلن إلى المستشفى فقط عندما تعتبر سلطات السجن أن حياتهن معرضة للخطر.

غالبا ما يتم إبقاءهن معصوبات الأعين لا يرين الشمس إلا نادرا، ولا يسمح لهن حتى بالتحدث إلى بعضهن البعض. وفي بعض الحالات، كانت تُفرض على السجينات الأعمال الشاقة.

كانت النساء تتعرض للتعذيب مثل نظرائهن الرجال، وكونهن نساء لم يعفيهن من التعذيب ولا يشفع لهن للحصول على أي نوع من التعاطف أو الرحمة من طرف حراس السجن.

كانت النساء يتعرضن للضرب في كل منطقة من أجسامهن، أحيانا بالعصي والأحزمة. كما كن يتعرضن للركل واللكم والصعق بالكهرباء والخنق. أحيانا يتم غطسهن في المياه، وإجبارهن على شرب المياه القذرة أو المالحة، وتعليقهن من أرجلهن.

كن يتعرضن للتعذيب النفسي والتهديد بالقتل، كما كان يتم إذلالهن وشتمهن وتعذيبهن عاطفيا.

وفي بعض الحالات، تعرض الآباء للتعذيب أمام أعين أطفالهم، وأُجبرت النساء على مشاهدة أفراد أسرهن وغيرهم من النساء والرجال وهم يتعرضون للتعذيب.

لم تكن معاملة النساء الحوامل مختلفة عن غيرهن من النساء، بل إنهن عانين بدورهن من الجوع والعطش أثناء الاحتجاز، وحُرمن من الرعاية الطبية، وتعرضن للتعذيب والاغتصاب على أيدي الحراس رغم حملهن، وأُجهض بعضهن من جراء العنف.

ويبدو أن كونهن نساء حوامل لم يشفع لهن للحصول على أي تعاطف أو رحمة من حراس السجن، شأنهن في ذلك شأن النساء اللائي اعتقلن برفقة أطفالهن الذين لا يزالون في سن الرضاعة.

وقد اشتكت العديد منهن من نفاد الحليب، ووصفن عذابهن وهن يرين أطفالهن يبكون بحرقة بعد أن لم يجدوا الحليب في ثديهن – الشيء الذي ألحق الضرر بالرضع وزاد من ألم الأمهات. وقالت امرأة إن حليب أمها تحول إلى دم :

<<...أمي واثنتين من أخواتي كن في سجن بوزمو. في هذا السجن، تحول حليب والدتي إلى دم. تركن عاريات، دون طعام ودون أي شيء، لا شيء إلا البرد والثلج ، إلى حد أن أمي أرضعت أختي دما بدل الحليب.

كانوا يعلقونني من قدمي ويهددون والدتي بأنهم سيتركونني هكذا معلقة حتى تخبرهم بمكان والدي...>>

[امرأة من إملشيل اعتقل جميع أفراد عائلتها سنة 1973].

• عنف جنساني و جنسي

إضافة إلى ذلك، تم إرساء نظام للإذلال موجه خصيصا للنساء.
وهكذا كان تجريد النساء من لباسهن يُستخدم بشكل منهجي كأسلوب متعمد لامتهان الكرامة، وكثيرا ما كان يتم إجبار النساء على البقاء عاريات على الرغم من وجود حراس وسجناء ذكور.

كان الحراس يصطحبونهن إلى دورات المياه حيث لم يكن يُسمح لهن بقضاء حاجاتهن بعيدا عن الأنظار.

وأثناء فترة الحيض، كن يُتركن في كثير من الأحيان ينزفن ويُنجّسن أنفسهن دون أن تُوفَّر لهن المناديل الصحية.

ولم يكن لدى الكثير منهن من خيار آخر سوى تمزيق قطعة من القماش من ملابسهن القذرة واستخدامها كمناديل أثناء الحيض.
وقد تزايدت حدة آلام الحيض لدى العديد منهن بسبب الظروف الصحية السيئة.

وقالت إحدى النساء إن الجلادين كانوا يتبولون عليهن قصد إذلالهن، وكانوا ينادونهن بالعاهرات وبنات الزنا والباغيات وعديمات الأخلاق، وكانوا يتركونهن عراة في الخارج في أشهر الشتاء أو تحت حرارة الشمس الحارقة في فصل الصيف دون ماء.

وكان يُمنع عليهن في بعض الأحيان ارتداء الملابس أثناء وجودهن في السجن :

<<.....خلال الفترة التي قضيتها في السجن، كان من عادتهم ضربي وتجريدي من ملابسي. و نادرا جدا ما كان يُسمح لنا بارتداء بعض الملابس الخفيفة. و في معظم الأوقات كانوا يمنعوننا من ارتداء أي ملابس ويجبروننا على البقاء عاريات....>>

[امرأة من إملشيل اعتقل والدها سنة 1973].

إحدى النساء من فكيك تم تجريدها من ملابسها بالقوة أمام أخيها وتُركت عارية معه في غرفة واحدة، وتم بدوره تجريده من ملابسه بالقوة.

أصيبت بصدمة نفسية عميقة من جراء هذه التجربة، علما أنها تنتمي لعائلة تقية ومحافظة وكانت محرجة من بقائها في نفس الغرفة مع أخيها العاري بدوره :

<<...أخذونا أخي وأنا إلى الطابق العلوي وجردونا من ملابسنا وألقوا بنا عاريين في غرفة واحدة.

حاول أخي إسماعهم كافة أنواع الحجج، من قبيل أن هذا الأمر هو ضد ديننا، وطلب منهم الرحمة وقال لهم بأننا لم نره [أي زوجها] وأننا لو كنا رأيناه لكنا أبلغناهم وساعدناهم...

وأخيرا تركوه يخرج من الغرفة وبعد ذلك قرروا أن يعيدوا إلي ملابسي ... لا أحب التحدث عن كل هذا ولا أحب أن أحكي لأي شخص عنه....>>

[امرأة من فجيج تم احتجازها سنة 1973].

كان ثمة أشكال أخرى من العنف الجنسي تشمل التفتيش الجسدي للنساء بغرض «تحديد الهوية» وغير ذلك من أشكال التحرش الجنسي.

وقد شرحت لنا إحدى النساء من فجيج اللواتي تحدثنا إليهن أن التحرش الجنسي الذي مارسه الضباط ساهم في الحد من وصول النساء إلى المجال العام وأدى إلى زيادة عزل النساء ضحايا العنف السياسي عن أفراد مجتمعهم.

وحكت لنا عن إحدى بنات عمومتها التي جاءت لزيارتها وتعرضت لمضايقات الضباط :

<< ....كنت أذهب من البيت ومن المدرسة إلى البيت. لم يأت أحد لرؤيتي... وفي أحد الأيام جاءت اثنتان من بنات عمومتي لزيارتي عندما كنت مريضة ومتعبة وأمضيتا الليل معي في المنزل.
و عندما غادرت بنت عمي المسكينة المنزل وجدت الجنود في انتظارها في الشارع. اعتقلوها و بدأوا يبحثون في ثنايا جسدها ويلمسون ثدييها للتأكد ما إذا كانت رجلا أو امرأة.

واعتبارا من تلك اللحظة، لم تتجرأ أبدا على العودة لرؤيتي خوفا من التعرض لمثل تلك المضايقات.....>>

[امرأة من فكيك وضع منزلها تحت المراقبة لشهور عديدة في سنة 1973].

وقد استُخدمت كذلك أشكال الاعتداء والتعذيب ذات الطابع الجنسي في السجون. ووصفت امرأة من مراكش اعتُقلت عام 1973 حالتها عندما حشر شرطي وجهها بين ساقيه بهذه الكلمات:

<<...حشر وجهي بين فخذيه واستمر يدفعني إلى أسفل. وقال «هيا يا كلبة»، دافعا وجهي لأسفل بين فخذيه. أراد خنقي....>>

كما وصفت طريقة تعذيبها بالتيار الكهربائي في أعلى فخذيها وربما في أعضائها الحساسة:

<<....جردوني من ملابسي الداخلية وشرعوا في تعذيبي بالكهرباء على فخذيّ... أحسست وكأن الإبر تنغرز في لحمي؛ ما زال جسمي يحمل تلك الندوب؛ كنت أصرخ طالبة العون من اللّه... أجبروني على خلع ملابسي وتركوني عارية كما ولدتني أمي... أذاقوني أصنافا من التعذيب بالكهرباء لا يمكنك تخيلها.

أستحيي أن أصف لكم أنواع الأشياء التي فعلوها بالكهرباء ... هناك تعذيب الرجال من جهة، وهناك تعذيب النساء من جهة أخرى.

كنت أنتهي من حصص التعذيب بالكهرباء وأنا غارقة في دمائي. كانوا يتركونني أنزف وتسيل مني الدماء...>>

[امرأة من مراكش اعتقلت سنة 1973].

• اغتصاب واعتداء جنسي

رغم أننا لم نعثر على أدلة تشير إلى أن الاغتصاب والاعتداء الجنسي كان ممارسة مباحة، إلا أن السجون كانت مسرحا لكثير من حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي، وكانت النساء السجينات يعشن في خوف مستمر من هذا العنف. وتحكي لنا إحدى نساء إملشيل ما شاهدته في هذا الصدد، علما أنها لم تكن هي ضحية اعتداء جنسي :

<< ....أتذكر أنه في إحدى الليالي جلب رجال الشرطة امرأة كانت معنا في تادغوست وكانت جميلة. لا أدري ما الذي فعلوه بها.

فيما يخصني، لم يحدث لي أي شيء من هذا القبيل. كنا نساء في مرحلة متقدمة من العمر. ولكن كانت هناك شابتين معنا. كانوا يأخذونهما إلى غرفة مجاورة، ولم نكن نعلم ماذا كانوا يفعلوا بهما....>>

[امرأة من إملشيل اعتُقلت سنة 1973].

لا شك أن هذه الرواية يُستشف منها نوع من الخوف من العنف الجنسي، على الرغم من أنه ليس واضحا ما إذا كانت المرأتين التي ذكرتها الراوية في سردها قد تعرضت أم لا لاعتداء من هذا النوع .

ومع ذلك، فإن الحقيقة الجلية هنا هو أن الخوف من الاعتداء الجنسي كان جزءا محوريا من تجربتها في السجن. وتحكي لنا امرأة أخرى اختُطفت شقيقتها واختفت في إملشيل ما يلي :

<< .....أختي كانت طيبة وجميلة، لذا أخذوها لأنهم اشتهوا جمالها... أخذوها لأنها ابنة [أبي] ولأنها كانت جميلة.....>>

[امرأة من إملشيل اعتُقلت سنة 1973].

وهنا مرة أخرى نجد أن موضوع العنف الجنسي يلوح في الأفق من خلال فكرة مفادها أن الرجال استغلوا النساء لإشباع شهوتهم الجنسية.
ولكن هذه ليست مجرد مخاوف وقلق. فالواقع أن النساء تعرضن لاعتداءات جنسية، وهذا ما أكدته لنا كثير من النساء اللواتي أجرينا مقابلات معهن.
أخبرتنا إحدى النساء أن «النساء في إملشيل وأكدز تعرضن للاغتصاب والاستغلال الجنسي». وقالت لنا امرأة أخرى من العيون ما يلي :

<< ....كانوا يجبرون النساء على خلع ملابسهن. ماذا عساي أن أقول لكم ؟ لا أحب القذارة ولا أحب الحديث عنها ... كانت هناك عمليات اغتصاب.
كل ما يمكنك أن تتخيلينه حدث فعلا. كانوا يجردون النساء من ملابسهن. كانوا يمصون أثداءهن ؛ سامحيني إن تحدثت عن ذلك (حاشاك).
على أي حال، نحن كبرنا الآن ... ولكن كانت هناك تلك الأشياء. كانوا يغتصبون النساء من الدبر. كل شيء حدث. ليحفظنا الله، ليحفظنا الله ! يعلم الله أنه ليس ثمة أي نوع من أنواع التعذيب لم نتعرض لها. كانوا يجردوننا من ملابسنا...>>

[امرأة من العيون اعتُقل زوجها سنة 1975].

امرأة أخرى ممن تحدثنا إليهن من إملشيل أخبرتنا أنها تعرضت للاغتصاب من قبل أحد الحراس أثناء وجودها في السجن وأن نساء أخريات علمن بما وقع لها ولأمثالها من النساء:

<< ....جاء عندي وناداني بالعاهرة. ألصقني مع الجدار واغتصبني من مهبلي. قبلني ولمسني. كان واحدا فقط. كنت أصرخ كلما سمعت صوت رجل آخر قادم. كانت النساء يضعن وشاحهن على عيونهن كي لا يرين ما فعله مع كل واحدة منا....>>

[امرأة من إملشيل اعتُقلت في 1973].

هذه المرأة طلّقها لاحقا زوجها بعدما اكتشف أنها تعرضت للاغتصاب. كما تحدثنا إلى امرأة أخرى اغتُصبت من قبل أحد الجنود في خيمتها في خنيفرة في غياب زوجها ولم تخبر أبدا زوجها بواقعة الاغتصاب خشية أن يطلقها.

ورغم أنها كانت حاملا في ذلك الوقت، إلا أن ذلك لم يمنع الجندي من الاعتداء عليها مرات عديدة طوال الليل :

<< ...تعرضت للاغتصاب في إحدى الليالي عندما كان الجنود يرابطون خارج الخيمة. لا أدري إن كان الذي اغتصبني قائدهم أو مجرد جندي مثلهم. لا أعرف اسمه أو رتبته. استغل غياب زوجي وعائلته لارتكاب فعله الشنيع. لم يأبه لمقاومتي ولا لكوني حاملا.

كان هدفه الوحيد هو إشباع شهوته الوحشية على حساب امرأة ضعيفة مكسورة الجناح ... كانت والدتي الشخص الوحيد الذي أخبرته بما حدث تلك الليلة وطلبت مني ألا أخبر أحدا... لم أكن المرأة الوحيدة التي تعرضت لمثل هذا الاعتداء، لم أجرؤ على إخبار زوجي بالاغتصاب الذي تعرضت له على يد أحد الجنود الذين كانوا يعيشون في قريتنا خوفا من أن يطلقني، وأصبح أنا وأطفالي دون أي مورد للرزق...>>

[امرأة من خنيفرة اعتقل زوجها سنة 1973].

امرأة أخرى ممن تحدثنا إليهن تعرضت مرارا للاغتصاب على أيدي ثلاثة إلى أربعة جنود في اليوم لمدة أسبوعين أثناء احتجازها في خنيفرة.

كانوا يضربونها ثم يتناوبون على اغتصابها، ولم يتوقفوا إلا بعد أن اشتكتهم إلى قائدهم. قالت لنا إن ذلك أقسى واقعة مرت بها عندما كانت في السجن:

<<...الحدث الأصعب الذي لن أقدر أبدا على نسيانه هو ما حصل لي على أيدي الجنود عندما اعتُقلت لأول مرة.

تعرضت لاغتصاب عنيف خلال أسبوعين كاملين. كل يوم، كان ثلاثة أو أربعة جنود يأتون ويجبرونني بالقوة على ممارسة الجنس معهم....>>

[امرأة من خنيفرة اعتقلت سنة 1973].

ولا يبدو أن الجنود المعنيين قد عوقبوا أو نُقلوا إلى موقع آخر على الرغم من شكواها، وهذا يوحي بأن قادتهم لم يكونوا على علم بالاعتداءات الجنسية التي تحدث فحسب، وإنما سمحوا بها وشجعوها من خلال عدم معاقبة المرتكبين.

كما تم اغتصاب النساء في المستشفى أثناء تلقيهم الرعاية الطبية. وقد أخبرتنا امرأة في هذا الصدد أنها اغتُصبت من قبل ممرض استغل ضعف صحتها وضعف حالتها الاجتماعية:

<<.... ما لن أنساه أبدا هو اليوم الذي تعرضت فيه للاغتصاب. لم أخبر أي أحد في المستشفى. كنت صغيرة السن ولم أجد أي شخص أشكو له. تعرضت للاغتصاب من قبل ممرض. ومنذ ذلك اليوم أعتبر الرجال مثل الحيوانات. لا أحب الرجال. أتذكر ذلك اليوم كما لو أن ذلك الرجل حاول قتلي. أعاني من كوابيس أرى فيها الرجال يحاولون القبض علي. خشيت أن يقتلوني إذا أخبرت أحدا بما حصل لي. لم أكن أعرف أي شيء في ذلك الوقت. لم أكن واعية. أما الآن فأعرف حقوق النساء وبدأت أفهم أكثر. لا أذكر اسمه و لا ملامح وجهه....>>

[امرأة من خنيفرة من ضحايا العنف السياسي سنة 1973].

ويبدو أن اتساع نطاق حوادث الاغتصاب والاعتداء الجنسي وما رافقه من غياب أية إجراءات تأديبية ضد مرتكبيها قد خلق ثقافة الإفلات من العقاب وشكل مصدر رعب حقيقي بالنسبة للنساء اللواتي عشن في خوف مستمر من الوقوع ضحية الاعتداء الجنسي.

أدركت النساء أن سجينات أخريات كان يتم اغتصابهن وأن اللواتي اعتُدِيَ عليهن كان خوفهن وقلة حيلتهن يمنعهن من الشكوى. وفي كثير من الأحيان، كن يعشن بمفردهن وهن مدركات ما حدث لهن وكن يشعرن بخزي ومعاناة كبيرين.

وزاد من شعورهن بالمهانة اضطرارهن إلى كتم الأمر في أنفسهن وإلى العيش دون القدرة على تقاسم عبء هذا السر الثقيل مع أي أحد.

ويبدو أن الاغتصاب قد حدث على مستوى فردي ولم يكن مسألة سياسة الدولة، لكن هذا لا يعني أن المسؤولية عن هذه الأعمال تقع على عاتق مرتكبيها من الأفراد دون سواهم.

فمن البديهي أن أجساد النساء كان يتم استغلالها بشكل منهجي لغرض التخويف والتعذيب والإذلال، ومن البديهي أن أشكالا متنوعة من أشكال العنف الجنسي كانت تستخدم بشكل روتيني لتعذيب وترهيب النساء سمحت بحدوث العنف الجنسي.

وهكذا فإن المسؤولية عن هذا العنف تقع على عاتق الدولة التي مهد عدم احترامها لأجساد النساء الطريق لوقوع حالات الاغتصاب تلك. وليس هناك أي دليل على أن الباحثات عثرن على ما يفيد بأن الدولة قد فعلت شيئا من أجل حماية النساء من العنف الجنسي.

• استعمال الأطفال واستغلال عاطفة الأمومة

إضافة إلى أشكال التعذيب والعنف القائمة على أساس النوع الاجتماعي، عانت النساء بسبب الانفصال القسري عن أطفالهن.

وشمل ذلك النساء اللواتي كن معتقلات وكذلك النساء اللواتي بقين لوحدهن بعد احتجاز أطفالهن. وقالت كثير من النساء اللواتي تحدثنا إليهن إن أقسى ما كان يحدث لهن هو فصلهن قسراً عن أطفالهن.

وتصف امرأة اعتُقلت سنة 1985 انفصالها عن رضيعها ذي الستة أشهر لمدة أسبوعين بأنه أسوأ شيء حدث لها :

<<...أنا اعتبر أن أسوأ انتهاك وقعت ضحية له هو عندما فصلوني عن رضيعي الذي لا يتعدى عمره ستة أشهر مدة أسبوعين كاملين.

وبالرغم من أنني فقدت زوجي، إلا أنه ليس ثمة أي انتهاك أسوأ من تلك الأربعة عشر يوما من الانفصال... في ذلك اليوم شعرت أن حياتي انتهت. ظللت أتضرع إلى اللّه ألا يحدث شيء لطفلي. شعرت وكأن حياتي قد انتهت...>>

[امرأة من الرباط اعتقلت سنة 1985 وكان زوجها قد قتل تحت التعذيب].

وقد تعرضت النساء كذلك للتعذيب أمام أعين أطفالهن أو أُجبرنَ على مشاهدة أطفالهن وهم تحت التعذيب. وكانت تلك تجربة مؤلمة بشكل لا يوصف للنساء وأطفالهن على حد سواء:

<<.....على الساعة الرابعة بعد الزوال، جاءوا وأخذوني أنا وربيبي وطفلي الذي كان لا يزال رضيعا. لم يكن يرتدي إلا قميصا خفيفا لا يقيه قسوة البرد.
كنت أنا حافية القدمين عندما ألقي القبض علي وكنت ألبس قفطانا خفيفا لا غير. بدأ ابني بالبكاء والصراخ من الجوع، ولكن الحليب تجمد في ثديَيّ من شدة الخوف.

أخذونا إلى مقر الدرك وبقينا هناك بينما كان ابني يبكي طوال الوقت... أخذوني خارجا وأمروني أن أضع ابني على الأرض.
سمعت أحدهم يقول بصوت عال «ليت هذا الطفل يموت». بدأوا في استجوابي... أحدهم ضربني فسقطت على الأرض فركلني.
بدأ ابني يصرخ ويبكي... في نهاية المطاف، استدعوا والدي وسلموه ابني. لم أستطع فراقه وأصبت بالحُمّى. لم أتذوق الطعام لمدة عشرة أيام كاملة. كل ما كنت أستطيع التفكير به هو صورة ابني وهو يصرخ ويبكي....>>

[امرأة من خنيفرة اعتُقلت سنة 1973].

ووصفت امرأة أخرى من إملشيل مشهد الخوف التالي الذي عاشته هي وأولادها :

<<...أخذوا أولادي على متن طائرة وهددوا برميهم من الطائرة إذا لم أفصح لهم عن مكان وجود أبيهم. كانوا يضربونني أمام أعين أولادي لدرجة أن ابنتي لا تزال مريضة اليوم من جراء ذلك المنظر.
كانوا يهددونني بأن ابنتي لن تتزوج أبدا وأنهم سوف يذيقونها أسوأ أصناف التعذيب. كانوا يقولون لي أنت ... [اسم قبيلتها]، وابنتك سوف لن تتزوج أبدا...>>

[امرأة من إملشيل اعتقل زوجها في 1973].

امرأة أخرى من خنيفرة روت لنا كيف تعرضت لعنف لا يمكن وصفه عندما كانت طفلة في الثانية عشرة من عمرها :

<< ....ضربني بعصا مكسوة بمسامير، وعند كل ضربة كان الدم يتطاير من جميع أنحاء جسمي. عانيت كثيرا وبكيت وصرخت. كان يقول لي : «أخبريني عن مكان فلان وفلان وفلان وسأطلق سراحك».

وعندما أقول له إني لا أعرف عنهم شيئا، كان يفك حزامي ويقول لي إنه سوف يرميني من الطائرة، وكنت أرد عليه : «هيا تفضل ارمني، لا شيء يهمني بعد الآن»....>>

[امرأة من خنيفرة اعتُقل زوجها سنة 1973].

إن القلق والأسى العميقين حول مصير الأطفال ومعاناتهم هو الموضوع الذي يتكرر طوال السرد، وهذا دون شك من أحد.

• الآثار الجنسانية للعنف السياسي.

غير أن ذلك لا يعني أن الرجال لم يعانوا من جراء عزلهم عن أطفالهم أو من رؤية أطفالهم يعانون، بل العكس، فقد عانوا هم أيضا. ولكن نظرا لكون النساء أقرب لرعاية الأطفال من الرجال، ولأن الأطفال الصغار هم أكثر ميلا إلى البقاء مع أمهاتهم، فإن الأمهات هن اللواتي كن شاهدات بشكل مباشر على معاناة أطفالهن.

وقد عاشت النساء اللائي لهن أطفال صغار على وجه الخصوص تجربة الانفصال عن أطفالهن بإحساس عميق بالألم، وشعرن بالمسؤولية عن سوء المعاملة التي تعرضوا لها. وهذه رواية إحدى النساء :

<<.....لن أنسى أبدا اللحظة التي أرادوا فيها اعتقالي وكنت أحمل ابنتي البالغة من العمر سنتين على ظهري. طلب مني رجال الدرك وضعها على الأرض. كانت تبكي وكنت أبكي بدوري.

أقسم باللّه أنها كانت أصعب تجربة في حياتي. سألني : «هل لا زلت ترضعينها من ثديك ؟» قلت : «لا». عندئذ طلب مني تركها. كان قلبي يرتجف (شرعت في البكاء).

كنت على حافة الجنون لأنها كانت تصرخ : «أمي، أمي، أمي». بدأوا بضربي. بقي أولادي لوحدهم في المنزل. لم يكن معهم أحد وكانوا صغارا جدا. لم يسأل عنهم أحد. مرضت بسبب التعذيب ولم يهتم بي أحد....>>

[امرأة من إملشيل اعتقلت في 1973].

عانت أعداد لا تُحصى من الأمهات اللواتي اعتُقل أبناؤهن أو بناتهن، أو اختطفوا أو اختفوا من تجربة فصلهن قسراً عن أطفالهن، وانتابهن إزاء ذلك إحساس عميق بالضعف والهوان والحيرة، وعشن في خوف مما قد يحدث لأحبائهن ولأطفالهن الآخرين.

ومن جراء ذلك أهملن صحتهن وغرقن في أحزانهن وكرسن كل جهودهن للبحث عن طفلهم/أطفالهم المفقودين. كما عانين من عقدة الشعور بالذنب من جراء عجزهن عن حماية أطفالهن (عقدة الناجي) ومن مشاهدة العنف الذي تعرضوا له (عقدة المتفرج) دون أن يكون بإمكانهن إيقافه.

كما كان الأطفال والأشقاء ضحايا أيضا، فقد تعرضوا بدورهم للكثير من المعاناة.

فعلاوة على ألمهم وخوفهم، كانوا مضطرين للعيش بذكرى منظر آبائهم وأمهاتهم يتألمون ويعانون من فقدان ابن أو ابنة.

وكان الأطفال والأشقاء في كثير من الأحيان محرومين من الاستمتاع بمرحلة الشباب والطفولة وتحملوا مسؤولية رعاية آبائهم وإخوتهم وأخواتهم الصغار.

وهنا تحكي لنا امرأة اعتُقل أخوها في مراكش عام 1976 واعتُقلت بدورها في وقت لاحق عن الشعور بالمسؤولية الذي انتابها وهي لا تزال في مقتبل العمر :

<< ...عائلتي معروفة بتاريخها النضالي. فقد حوكم أحد إخوتي في محاكمات مراكش وأصبح نتيجة لذلك هو الفرد المفضل لدى الأسرة. حوكم غيابيا وأصبح الجو في وسط الأسرة متوترا.

شعرت وكأنني الأمل الوحيد الذي تبقى في حياة والدي وأحسست بالفخر إزاء ذلك، وبأنه يتوجب علي البقاء على الطريق الصحيح. وهذا يعني أنني لم أربط أية علاقات عاطفية، وحرمت نفسي من أشياء كثيرة، ومنعت نفسي من الخروج ومن الكذب. كنت أصغر إخوتي وكنت مرتبطة ارتباطا قويا بأمي.

كنت أراها تبكي كثيرا... كانت تفكر في إبنها طوال الوقت، ابنها الذي فعل هذا وفعل ذلك. كنت أقول لنفسي إنني لن أفعل شيئا من شأنه أن يسبب لهم أي حزن إضافي...>>

[امرأة اعتُقل أخوها في مراكش في عام 1976 واعتُقلت بدورها واحتُجزت لاحقا].

• مراقبة ومضايقات

عانى أفراد الأسرة الإناث أيضا من المراقبة التي فرضت عليهن وعلى حد تعبير إحدى النساء، «عندما كان الرجال في السجن، كانت النساء أيضا في السجن، ولكن داخل منازلهن».

وقد أخبرتنا العديد من النساء بأنهن فقدن الإحساس بالراحة والأمان في منازلهن بسبب خضوعهن لمراقبة مستمرة من طرف رجال الشرطة، وشبهن منازلهن الموضوعة تحت المراقبة بالشارع أو المكتب أو السجن أو مركز الشرطة.

كن يتعرضن للاستجواب والمضايقات بشكل يومي، وجميع أنشطتهن كانت تخضع للمراقبة والتدقيق، كما كان يتم استجواب كل شخص يأتي لزيارتهن، ويتعرضن بدورهن للاستجواب بشأن كل شخص أتى لزيارتهن.

ونتيجة لذلك، أحجم كثير من الناس عن زيارتهن خوفا من استجوابهم أو اعتقالهم، الشيء الذي ضاعف من عزلتهن ومن تهميشهن اجتماعيا.

لم يكن يتمتعن بأية حرمة، بالنظر إلى أن مسؤولي الدولة كانوا يعطون لأنفسهم الحق في اقتحام خصوصيتهن في جميع الأوقات، ليلا أو نهارا، وكانوا يزعجونهن حتى في أوقات الطعام.

وقد أخبرتنا امرأة من فكيك أن مسؤولي الدولة كانوا يأتون في بعض الأحيان إلى منزلها ست أو سبع مرات في اليوم :

> *<<.....طوال اثنين وستين يوما متتالية، كانوا يأتون أحيانا خمس أو ست أو سبع مرات في اليوم.*
>
> *منهم من كان يعيش في منزلنا ومنهم من كان يراقب بيتنا، حتى في أوقات النوم كانوا يقتحمون البيت دون أن نشعر بوجودهم و ينزعوا عنا الغطاء. هل يمكنك تخيّل ذلك ؟ ...>>*
>
> [امرأة من فكيك اعتُقل زوجها في 1973].

وقد أخبرتنا امرأة أخرى من فكيك كان ابنها من الذين تبحث عنهم الدولة أن بيتها وُضع تحت المراقبة لمدة سنتين وأنه كان عليها أن تجيب كل يوم على سؤال حول ابنها على الرغم من أنها ما فتئت تكرر أنها لا تعرف شيئا عن أنشطة ابنها السياسية ولا عن مكانه.

كانت تقول لهم : **«إذا كنتم تعرفون أين هو فأخبروني من فضلكم. فأنا لم أرا ه منذ شهور»**.

وفي معظم الأحيان، كان أفراد الأسرة، علاوة على خضوعهم للمراقبة الدائمة وللاستجوابات، يتعرضون لمضايقات من طرف المسؤولين بوسائل أخرى، من ضمنها منعهم من الحصول على أوراق ووثائق مثل بطاقات الهوية وجوازات السفر وشهادات الميلاد ودفاتر الحالة المدنية أو مصادرتها منهم.

وكان لهذا الإجراء آثار خطيرة على النساء وأسرهن، خصوصا وأن الكثير من الإجراءات الإدارية في المغرب تحتاج إلى نسخ من وثائق مثل شهادات الميلاد.

وكان موظفو الدولة يتعمدون استعمال هذه الوسيلة لمعاقبة أفراد أسر السجناء السياسيين ومضايقتهم ومنعهم من التمتع بحقوقهم كمواطنين.
فعلى سبيل المثال، كان موظفو الدولة يطلبون من النساء اللواتي اختفى أزواجهن أو آباؤهن أو اعتُقلوا في السجون تقديم إذن الزوج أو الأب من أجل الحصول على وثائق معينة، وهم في الحقيقة يدركون تماما أنهن لسن في وضع يسمح لهن بتقديم مثل هذه الأدلة نظرا لأن أزواجهن و/أو آباءهن كانوا في السجون أو في عداد المختفين.

وقد استعمل المسؤولون مثل هذه الإجراءات لتبرير ما كان في واقع الأمر عبارة عن ممارسات تمييزية هدفها إذلال أفراد أسر السجناء السياسيين ومضايقتهم وإبقائهم في وضعية التبعية.

والحقيقة أن هذه الممارسات كانت لها آثار عقابية كبيرة على النساء، إذ ساهمت في تهميشهن، وحَدّت من حركتهن، وجعلت مسألة البحث عن فرص عمل أو تسجيل الأطفال في المدارس بمثابة تحد حقيقي بالنسبة لهن.

كما كان لها آثار خطيرة على الأطفال، باعتبار أن بعض الأطفال الذين ولدوا بعد احتجاز آبائهم لم يُسَجَّلوا في دفتر الحالة المدنية وبالتالي لم يتم الاعتراف بنسبهم قانونا.

وتعتبر أنظمة المضايقات الإدارية هذه مثالا حقيقيا للعنف السياسي الذي بدوره عزز نظام القمع الأبوي المرتكز على التمييز الجنساني.

فكلاهما يتبنى الفكرة التي تعتبر النساء مواطنات من الدرجة الثانية ويرسخه، وبالتالي يتعين عليهن أن يعتمدن على حماية وإذن الآباء أو الأزواج أو غيرهم من الأقارب الذكور من أجل ممارسة حقوقهن.

وعاشت النساء كذلك معاناة مريرة خلال زيارة أقاربهن في السجون، إذ كن يقضين الليل كله في الطبخ وإعداد الطعام، ثم يغادرن منازلهن في الصباح الباكر ويقطعن مسافات طويلة سيرا على الأقدام أو على متن الحافلات أو سيارات الأجرة دون أية وقاية من الشمس أو المطر.وفي كثير من الأحيان، كن يصلن إلى السجن بعد رحلة طويلة وشاقة دون أن يُسمح لهن بلقاء أقاربهن بحجة أن ساعات الزيارة قد انتهت وأن عليهن العودة في اليوم الموالي أو الأسبوع الموالي.

وكان أفراد الأسرة الزائرون عرضة لمضايقات تعسفية من طرف حراس السجن والمسؤولين الإداريين الذين كانوا يعاملونهم معاملة سيئة ملؤها الازدراء وقلة الاحترام ويتخللها العنف والتعسف في كثير من الأحيان.

نضال النساء
وتضحياتهن الكبيرة

نضال النساء وتضحياتهن الكبيرة

لعبت النساء دورا جوهريا في دعم أُسَرهن وأقاربهن الموجودين في السجن. فعندما يتعرض أزواجهن أو أطفالهن أو آباؤهن أو إخوانهن للاعتقال أو الاختفاء، كانت نساء العائلة والزوجات والأمهات والبنات والأخوات في غالب الأحيان هن اللواتي يحافظن على تماسك الأسرة، وكن يوفرن بذلك سندا عاطفيا قيّماً جدا لعائلاتهن وأحبائهن في الوقت الذي كن يعانين فيه من ألم فظيع ويعشن في ظروف من العوز والفقر الشديدين.

وبفضل هذا السند النفسي، نجحن في إنقاذ أسر بكاملها وجنبنها الوقوع في اليأس والإحباط. وبعبارة أخرى، ساهمن في إنقاذ حياة العديد من الاشخاص وفي استمرار الحياة أيضا.
وقد فكر كثير منهن في الانتحار وتمنين لو كن في عداد الموتى، غير أنهن قاومن وعملن جاهدات على ضمان البقاء لعائلاتهن.

وعلى الرغم من أنهن دفعن ثمنا كبيرا من صحتهن ورفاهيتهن مقابل ذلك، إلا أنهن تولين إعالة أسرهن التي وجدت نفسها في كثير من الأحيان دون أي مورد للرزق.

وقد حرصت النساء اللواتي عملن خارج المنزل على الاستمرار في عملهن لإعالة أسرهن على الرغم من أن حياتهن انقلبت رأسا على عقب وعلى الرغم من التهميش والانتقام الاجتماعي اللذين ولّدهما العنف السياسي ضدهن.
أما النساء اللواتي كانت مسؤولياتهن قبل الأحداث تقتصر على القيام بشؤون بيوتهن وأبنائهن ولم يكن لهن أي مورد للرزق فقد وجدن

أنفسهن مجبرات على البحث عن عمل، علما أن البعض منهن لم يسبق لهن أن غادرن منازلهن أو سافرن بمفردهن أو ذهبن إلى السوق أبدا، ولم يسبق لهن أن التقين مع مسؤول حكومي أو شرطي في حياتهن.

أما الآن وقد وجدن أنفسهن فجأة في فضاء عمومي، في عالم غريب كن يعتبرنه دوما عالما خاصا بالرجال، فقد كان عليهن أن يتعلمن بسرعة كيفية التعامل مع محيطهن الجديد الذي لم يكن مألوفا بالنسبة لهن بل وكان معاديا لهن.

وفي حالات أخرى، لم يكن أمام النساء من خيار آخر سوى الاعتماد كليا على جود وكرم باقي أفراد العائلة.

وفعلا، كان العديد من أفراد العائلة في مستوى المسؤولية وقدموا العون والمساعدة بسخاء كبير على الرغم من أنهم كانوا بدورهم يكافحون من أجل إعالة عائلاتهم.

كما قام بعض أفراد العائلة بتوفير الدعم والمأوى على الرغم مما كان يشكله ذلك من خطر كبير عليهم، في حين استبد الخوف والرعب بآخرين من إمكانية اعتقالهم أو تعذيبهم أو اختفائهم وامتنعوا بالتالي عن مد يد العون.

ولم يبخل بعض الجيران أيضا بالمساعدة كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا، حيث تكفل بعضهم في إحدى الحالات برعاية مولود جديد لإحدى النساء بعد اعتقال أمه بعد ستة أسابيع من ولادته، وقام آخرون بإطعام الأطفال بعد اعتقال كلا الأبوين.

وفي معظم الحالات، كانت المساعدة تُقدَّم في سرية وخوف، وكانت النساء والأمهات والزوجات وأيضا البنات والأخوات هن اللائي أصبحن مسؤولات بالضرورة وفي المقام الأول عن إعالة أسرهن، ومن ثم اضطررن إلى مزاولة بعض الأعمال مثل بيع الخبز والخضر في السوق، والعمل نادلات في المقاهي والمطاعم، وتنظيف البيوت، وفي بعض الحالات كن يتعاطين للتسول في الشوارع لتوفير الطعام لأسرهن الجائعة.

كما كان الأطفال القاصرون في بعض الأحيان مضطرين إلى المخاطرة بالعمل في ظروف غير آمنة وغير صحية من أجل توفير لقمة العيش.

وكانت بعض النساء، خاصة في المناطق النائية والمهمشة جدا مثل إملشيل، يعانين من الخوف والفقر والضعف إلى درجة أنهن لم يكنّ يجرؤن على البحث عن أفراد أسرهن المعتقلين أو المختفين.

وكافحت هؤلاء النساء من أجل البقاء على قيد الحياة والحفاظ على تماسك ووحدة أُسَرهن، وعشن في عزلة عن المجتمع، لا يملكن إلا ما ندر من معلومات عن أحبائهن المختفين أو المعتقَلين، ودون أي أمل في إيصال قضيتهن إلى جماعات ومنظمات الدفاع والمنظمات التي يمكن أن تقدم لهن يد العون.

ولم تكن لدى أغلبهن الإمكانيات التي تسمح لهن بالسفر إلى البلدة أو المدينة للاستفسار أو البحث عن أحبائهن.
وهذا وصف لوضعيتهن كما جاء على لسان بعضهن:

<< ....لم يكن لدينا أية نقود. كنا نخشى بأس الدولة (المخزن). كنا أميات. وكنا نتعرض للاعتقال كلما أردنا إعالة أزواجنا أو أبنائنا أو أحد أقاربنا....>>

[امرأة من إملشيل اعتُقل والدها سنة 1973].

<< ...لم نكن نعرف أين يمكننا البحث عنه. كنا جميعنا من النساء، أنا وأمي وشقيقاتي. لم نكن نعرف أي شيء، وأطفالنا كانوا صغارا... كنا نبكي ، وفقدنا كل رغبة في الحياة. كنا نفكر بهما في كل وقت وحين. لم نكن نعرف ما إذا كانا لا يزالان على قيد الحياة أم أنهما أصبحا في عداد الموتى ... انتظرنا حتى أعادهما اللّه إلينا....>>

[امرأة من العيون اعتُقل أخوها وزوجها سنة 1976].

<< ...كنا خائفين. اعتُقل زوجي. لم يكن بإمكاني القيام بأي شيء لإنقاذه. بعث إلينا برسالة يخبرنا فيها أنه في السجن، فحمدنا اللّه على ذلك....>>

[امرأة من إملشيل اعتُقل زوجها سنة 1973].

<< ...لا، لم نبحث عنه حتى قرأنا في الصحيفة أنه ميت... لم يكن ثمة أحد يمكننا أن نسأله... لم يكن لدينا أي خيار.>>

[امرأة من إملشيل اعتقل زوجها سنة 1973].

وإذا كان صحيحا أن هؤلاء النساء لم تكن قادرات على القيام بدور مباشر في البحث عن الحقيقة والعدالة نظرا لوجودهن على هامش المجتمع وخوفهن الرهيب من الدولة التي كن يعتبرن أنها قاسية لا ترحم، إلا أنه من الخطأ اعتبارهن مجرد متفرجات سلبيات.

بل على العكس، فقد لعبن دورا هاما للغاية في تاريخ المغرب بفضل نجاحهن في البقاء على قيد الحياة، ومن خلال إعالة أسرهن وحفاظهن على تماسكها.

كما أنهن أظهرن مرونة وقوة كبيرتين في مواجهة كروب عظيمة. كان صمتهن وكفاحهن الخفي شهادة على الخوف والرعب اللذين خلقتهما الدولة لدى مواطنيها، خاصة المهمشين والمحرومين منهم.

لعبت الأقارب من النساء الائي كن أقل تهميشا، خاصة الأمهات والزوجات والأخوات اللواتي يعشن في المناطق الحضرية، دورا حيويا في السعي إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة عبر البحث عن الضحايا، وزيارة السجون، وتحرير العرائض، وتنظيم المظاهرات، والاجتماع مع مسؤولي الدولة، وكل ذلك كانت له في كثير من الأحيان عواقب وخيمة على صحة ورفاه تلك النساء.

وقد اندمجت كثير منهن في النضال السياسي، ليس باختيار أيديولوجي ولكن بالضرورة عندما تعرض أزواجهن أو إخوانهن أو أطفالهن للاعتقال أو الاختفاء، ومن ثم تحولن من ربات بيوت لم تكن لديهن أية خبرة في التعامل مع العالم الخارجي إلى ناشطات جريئات ومؤمنات بقضيتهن.

وهكذا كتبن رسائل وعرائض، ونظمن اعتصامات ومظاهرات، واجتمعن مع مسؤولي الدولة، واتصلن بمنظمات حقوق الإنسان الدولية، وتواصلن مع الصحافة بهدف التعريف بحالات ذويهن والظروف اللاإنسانية السائدة في مراكز الاعتقال والسجون.

واضطلعت الأمهات على وجه الخصوص بدور فريد في هذا النضال، إذ وضعن مفهوما جديدا للحرية وإحساسا جديدا بالهوية بصفتهن نساء يقاومن ولا يستسلمن.

وهذا ما عبرت عنه امرأة انخرطت في حركة أسر السجناء السياسيين والمختفين بعد احتجاز أفراد عائلتها:

> *<< ...لو كان لي الخيار لأبدأ حياتي من جديد لاخترت أن أعيش الحياة التي عشتها، بكفاحها وآلامها وكل شيء.*
>
> *... وعلى الرغم من أنها كانت تجربة فظيعة، لكن بفضلها أخذت حياتنا مسارا جديدا وأصبحنا أناسا مختلفين...>>*
>
> [امرأة اعتقل زوجها عام 1976].

> *<< ...أصبحنا جريئات وواعيات. لم نعد نخشى أي شيء أو أي أحد. لا أحد يستطيع أن يَحكمنا بعد الآن. نحن نحكم أنفسنا بأنفسنا... قبل هذا كنا ضعيفات وخانعات...>>*
>
> [امرأة تعرض أبناؤها للاعتقال].

كما قدمت النساء المنخرطات في حركة أسر السجناء السياسيين دعما هائلا لبعضهن البعض وجعلن نساء آخرين مثلهن أكثر قدرة على تحمل مصاعب الحياة.

وشكّل هذا التآزر مصدرا قيّما جدا للسند النفسي والعاطفي، باعتبار أن العديد من النساء وجدن أنفسهن معزولات عن أسرهن ومجتمعاتهن المحلية نتيجة العنف السياسي.

وكانت حركة أسر السجناء السياسيين فريدة من حيث أنها جمعت بين نساء من مختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات التعليمية والمناطق والخلفيات الثقافية، كثير منهن لم يسبق لهن أن انخرطن في السياسة.

علاوة على ذلك، قدمت النساء الناشطات في الحركة الدعم والتضامن لبعضهن البعض وأصبحن مثل أفراد الأسرة الواحدة.

ففي الحالات التي تكون فيها مثلا أسرة فقيرة جدا عاجزة، بحكم ضيق ذات اليد، عن توفير الغذاء والمؤونة لأقاربها في السجون، تأخذ غيرها من الأسر التي لديها الإمكانيات على عاتقها مسؤولية توفير تلك الضروريات. وخلال زيارات السجون، كانت النساء اللواتي يملكن سيارات يقترحن على اللواتي لا يملكنها إيصالهن إلى وجهتهن.

بالإضافة إلى توفير وسائل النقل خلال زيارات السجون للنساء اللواتي لا يملكن سيارات إما عن طريق توصيلهن إلى وجهتهن أو من خلال جمع التبرعات لدفع تكاليف النقل العمومي.
كما فتحت الأسر منازلها لبعضها البعض، ووفرت المأوى للمسافرين الآتين من مناطق نائية لزيارة أحبائهم في السجون، وتولت رعاية النساء

اللواتي ليست لديهن خبرة في التعامل مع العالم الخارجي ولا يتحدثن العربية في بعض الأحيان. كما أنها وفرت الحماية لبعضها البعض.
وقالت لنا إحدى الأمهات أجرينا معها مقابلة إنه في حالة ما إذا تم اعتقال إحدى أعضاء الحركة خلال إحدى المظاهرات، تتطوع أخريات للاعتقال معها.

وأضافت أن تلك كانت وسيلة لحماية بعضهن البعض من عنف الشرطة، باعتبار أن النساء أكثر عرضة للأذى في حالة ما إذا اعتُقلت إحداهن لوحدها. كما ضل الرجال أيضا يدعمون حركة النضال الأسريةِ.
كان الاعتقاد السائد هو أن النساء، خاصة المسنات منهن، هن أقل عرضة للبقاء رهن الحجز لمدة طويلة.

كانت تلك حركة فريدة ونشيطة ساهمت فيها النساء المتعلمات والأميات على السواء، الشابات منهن والمُسنّات، جنبا إلى جنب من أجل تحقيق العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان.

وقالت لنا النساء اللواتي تحدثنا إليهن إن قصص وكفاح النساء المنخرطات في حركة أسر السجناء السياسيين اختلطت وتشابكت وأصبحت واحدة تقريبا، حتى أصبحت معاناة أم/زوجة/ابنة/أخت واحدة وكأنها معاناة الجميع، وأضحى احتجاج سجين واحد وكأنه احتجاج الجميع.

وكانت النساء يتحركن من منطلق شعور جماعي بالألم والظلم والمسؤولية، وتحدثت كثيرات منهن بحماس وشوق كبيرين عن روح التضامن التي عشنها واقتسمنها خلال سنوات الكفاح المذكورة.

الحياة غداة مرحلة العنف السياسي

الحياة غداة مرحلة العنف السياسي

إن آثار العنف السياسي على حياة النساء كثيرة إلى درجة يصعب معها حصرها في هذا المقام.

فعلاوة على آثار العنف السياسي المعروفة، مثل الصدمات النفسية والجسدية، عانت النساء كذلك معاناة فريدة من نوعها بصفتهن نساء. وهنا نرى كيف لخصت إحداهن العواقب المتعددة للعنف السياسي على حياتها :

<< ...عندما تفقد زوجك، كيف تتصورين أن تصبح حياتك بعد ذلك؟ فقدت حياتي الزوجية. توفي زوجي عندما تم إعدامه وأنا في الثانية والعشرين من عمري.

... أولادي فقدوا أباهم. حياتهم ذهبت سُدى. إلا أن أبي وأخي ساعداني على تربيتهم.

... عشنا في صدمة. صحتي متدهورة للغاية من جراء كل العذاب والمعاناة اللذين عشتهما. اضطررت إلى الخضوع لعملية جراحية.

... تركت أطفالي يعانون. حاولت أن أوفر لهم مكانا للعيش وأن أملأ الفراغ الذي تركه والدهما. وجدت نفسي منبوذة من المجتمع.

... الجميع كان خائفا مني، ونادرا ما كان أفراد الأسرة يأتون لرؤيتي. كانوا يخشون كثيرا من إلقاء القبض عليهم .>>

[امرأة من خنيفرة كان زوجها قد أُعدم واعتُقلت سنة 1973].

يتضح من كلام هذه المرأة أن النساء كن يعاقبن ليس فقط من طرف الدولة ولكن أيضا من طرف المجتمع وأن هذا العقاب المفروض من قبل اثنتين من المؤسسات القوية هو من إحدى الخصائص الرئيسية لتجربة النساء مع العنف السياسي.

ولتسليط الضوء على الآثار الجنسانية للعنف السياسي على حياة النساء، سنحاول أن نناقش في هذا القسم المواضيع التي تحضر بكثافة في روايات النساء حول آثار العنف السياسي على حياتهن.

صحيح أن العديد من الآثار المذكورة أدناه هي قاسم مشترك بين جميع الضحايا الناجين، رجالا كانوا أم نساء، غير أن تجارب النساء لها خاصية فريدة يشكّلها ويزيد من تعقيدها النظام الاجتماعي الجنساني القائم على تهميش النساء.

• حياة تنقلب رأسا على عقب

قالت جميع النساء اللواتي تحدثنا إليهن، ومن دون استثناء، إن حياتهن لم تعد أبدا إلى الحالة التي كانت عليها قبل تعرضهن للعنف.
جميعهن تمزقت حياتهن وآمالهن وتطلعاتهن وانقلبت رأسا على عقب، ومثّلت تجربة العنف السياسي لديهن حدا فاصلا بين مرحلتين: ما قبل العنف وما بعد العنف.

لقد شعرن أنهن وقعن ضحية خيانة وخيبة أمل كبيرتين، لا سيما وأن الكثير منهن يعتبرن أنهن لم يرتكبن أي خطأ وأنهن عُوقبن ظلما وعدوانا.

وفي الواقع، قالت لنا بعض النساء ممن تحدثنا إليهن أنهن، إلى غاية اليوم، لا يعرفن أو لا يفهمن لماذا استهدفتهن الدولة.

وبتعبير آخر، فإن حياتهن لم تنقلب رأسا على عقب فحسب، وإنما لا يجدن أي تفسير أو معنى لما حدث لهن.

• تهميش وعار اجتماعي

بعد أن أفرج عنهن، عادت النساء اللواتي عانين من الاعتقال والتعذيب إلى عالم يعادي النساء ويعتبر أنهن تجاوزن حدود الأدوار الجنسانية التي هي «مقبولة» اجتماعيا.

وفي كثير من الحالات، رجعت تلك النساء ليواجهن نظرات الشك والعداوة داخل مجتمعاتهن. كن عرضة للشائعات والنظرات المحدّقة والتعليقات العدائية.

كان الناس أحيانا يشيرون إليهن بالأصابع ويبصقون عليهن، ويهينونهن هن وأطفالهن في الشوارع، ويدعونهن بالخائنات أو المجرمات أو الساقطات. وكثيرا ما كان أفراد المجتمع لا يردون عليهن التحية بالمثل ويتجنبون التعامل معهن كليا. وفي بعض الحالات، كان أفراد الأسرة بدورهم يتفادون أي اتصال بهن.

وأحيانا كان التجار يرفضون بيع السلع لهن. كن مهمشات وكن يشعرن بالغربة وبالخزي داخل مجتمعاتهن، وكان عليهن إثبات أنهن يتمتعن بـ «أخلاق حميدة» وأنهن «جديرات بالاحترام».

وقد أخبرتنا امرأة من إملشيل أنه بعد خروجها من السجن لم ترتد أي مجوهرات أو أي شكل آخر من أشكال الزينة.

ورغم أنه من عادة المرأة في مجتمعها هناك ارتداء الحلي وأدوات الزينة، إلا أنها قالت إنها لم تفعل ذلك لأنها كانت تُعتبر في نظر مجتمعها امرأة ساقطة بسبب الوقت الذي قضته في السجن وأيضا بسبب ما كان يسري من شائعات عن حقيقة ما حدث للنساء في السجن :

<< ....خلال المهرجانات والمناسبات الخاصة، كان من عادة النساء ارتداء الملابس البيضاء والملونة، وارتداء «الموزون» (شكل محلي من أشكال الزينة).

أما بالنسبة لي، فكنت ارتدي ملابس سوداء فقط، لأن الناس لن يتوقفوا عن الحديث عني في حالة ما إذا ارتديت اللون الأبيض. سيتهمونني بالدعارة أو الفجور (الفساد) وكانوا سيصمونني بالعار من جراء ذلك. ولهذا السبب كنت دائما هادئة. لم أكن أدخل في نقاش مع أي شخص كان من أجل حماية أولادي وحمايتي... لم أضع أبدا الكحل في عيوني ولم أرتد «الموزون» أبدا....>>

[امرأة من إملشيل اعتقلت سنة 1973].

نستخلص من هذا المثال أن منهج الشائعات الأخلاقية استُعمل بنجاح لضمان صمت النساء إزاء العنف الجنسي والعنف السياسي الموجه ضدهن، وأيضا لإبقائهن معزولات وللحيلولة دون تمكينهن من الدفاع عن أنفسهن. وكان على النساء أن يبذلن جهودا مضنية لإثبات جدارتهن

بالاحترام والتزامهن بالأخلاق الفاضلة. وإذا كن قد عانين من الوصم بالعار ومن النبذ فذلك يعني أنهن كن ضحية مرتين: مرة أولى ضحية الدولة، ثم مرة أخرى ضحية المجتمع الذي كان مهددا من طرفهن وخائفا في الآن ذاته مما كن يمثّلنه.

• فقر ومصاعب اقتصادية

عانت النساء اللواتي اعتُقل أزواجهن أو آباؤهن أو اختفوا من صعوبات اقتصادية كبيرة.

وما زلن يعانين منذ تلك الفترة العنيفة. وهذا يدل على أنه تم استهداف النساء الفقيرات والمهمشات تحديدا وأن عواقب العنف السياسي على هؤلاء كانت وخيمة للغاية.

إضافة إلى ذلك، فالعوز الذي تعاني منه العديد من هؤلاء النساء اليوم دليل واضح على أن العنف السياسي كانت له آثار اقتصادية مدمرة على النساء بصفة خاصة حيث زاد من فقرهن ومنعهن من تحسين ظروفهن الاقتصادية.

وتشير دراستنا إلى أن الصعوبات الاقتصادية كانت آلية من آليات العنف السياسي ونتيجة له في الآن ذاته.

ولم يكن الأطفال أيضا بمنأى عن الآثار الاقتصادية المدمرة للعنف السياسي. فقد انقطع عدد كبير منهم عن الدراسة أو تم طردهم من المدرسة في سن مبكرة جدا، في حين أن بعضهم لم يذهب إلى المدرسة قط. وقد أخبرتنا امرأة

من الناظور أنها لم يكن لديها من خيار آخر سوى إرسال أطفالها للعمل في الشوارع في سن مبكرة :

<<...عندما اعتُقل زوجي، كانت ابنتي على وشك أن تكمل ثمان سنوات من عمرها، وابني كان عمره حوالي خمس أو ست سنوات، لا أذكر، وكان عمر صُغرى بناتي سنة واحدة تقريبا... كنا نعيش أوضاعا بئيسة وفعلت ما بوسعي من أجل البقاء، ولكن حياة أولادي ذهبت سدى. لقد غادروا المدرسة وصارعوا لأجل العيش من خلال بيع المياه والأكياس البلاستيكية في الأسواق...>>

[امرأة من الناظور اعتقل زوجها سنة 1984].

وأخبرتنا امرأة أخرى أن بعض أطفالها الصغار اضطروا للجمع بين الدراسة والعمل، في حين أن إحدى بناتها عملت معها في تنظيف البيوت لمساعدتها على تدبير قوت الأسرة :

<<...عملت ابنتي المسكينة بدورها في البيوت مثلي وعانت الكثير. كانت تحمل وتملأ الدّلاء للناس رغم أنها كانت صغيرة السن ولم تكن لديها القوة لذلك.

عملنا معا، كل واحدة من جهته. وكانت بناتي الأخريات يعملن ويدرسن في نفس الوقت...>>

[امرأة أمضى زوجها اثنين وعشرين عاما في تزمامارت بسبب انقلاب الصخيرات] .

• خوف موهِن وآثار عاطفية

أخبرتنا العديد من النساء اللائي عانين من العنف السياسي أنهن يعانين من آثار عاطفية عديدة ويعانين من الاكتئاب.
ولا تزال كثير منهن يعانين من الارتجاع والكوابيس والأرق، وما زلن يعشن في خوف دائم. وقد تحدثت كثير من النساء اللواتي قابلناهن عن مشاعر الذعر والقلق التي تنتابهن عند كل اتصال لهن مع مسؤولي الدولة أو رجال بالزي الرسمي.

وأخبرتنا امرأة أن والدتها يُغمى عليها كلما أبصرت رجلا بالزي الرسمي، وقالت أخرى إنها تزوجت رجلا انخرط في الجيش وإنها تخاف منه كلما ارتدى زيه العسكري.

وقالت كثيرات إنهن يخشين الظلام ولا يستطعن النوم إلا مع إبقاء الضوء في الغرفة، وأخبرتنا امرأة أنه طوال عشرين سنة، كانت تقفز مذعورة كلما لمس شخص كتفها أو بادر إلى مخاطبتها بشكل مفاجئ.
قالت كثير من النساء إن تجربتهن مع العنف جعلتهن يفقدن كل إحساس بالأمان حتى داخل بيوتهن، ولا تزال تطاردهن ذكريات الجنود ورجال الشرطة الذين يقتحمون منازلهن في منتصف الليل ويتسللون إلى غرف نومهن وهن نيام ويرعبونهن.

وروت امرأة أن الجنود كانوا يتسللون بهدوء إلى غرفة نومها في منتصف الليل ثم ينزعون عنها الغطاء بشكل عنيف للتأكد مما إذا كان ثمة أي شخص يرقد جنبها.

وقد ساهم كل ذلك في تحطيم إحساسهن بالأمن والأمان إلى حد أن العديد منهن فقدن الأمان حتى داخل غرف نومهن.

وأخبرتنا العديد من النساء أنهن عشن أيضا في خوف مستمر من أن يحدث شيء لأبنائهن، ووصفن هذا الخوف بأنه موهنٌ لأنه استنزف جميع طاقاتهن العاطفية ومنعهن من أن يعشن حياة طبيعية.

كانت النساء يتعرضن للاعتقال أكثر من مرة، أحيانا بعد مرور عدة أشهر من أول اعتقال لهن وأحيانا أخرى بعد مضي سنوات على ذلك. وغالبا ما كانت النساء من بين العديد من أفراد الأسرة المطلوب القبض عليهم.

ويؤكد كل ذلك أن النساء عشن في خوف مستمر من عنف الدولة.

• حزن وحداد

تتحدث النساء اللواتي قُتل أزواجهن أو أطفالهن بسبب العنف السياسي عن عيشهن في حالة حزن دائم.
ووصفت العديد منهن حياتهن بأنها كانت حياة لا تطاق، إلى درجة أنهن تمنين لو أنهن قُتلن بدلا من أزواجهن أو أطفالهن.

وقالت أخريات إنهن كن بمثابة **«أموات على قيد الحياة»**، وفقدن كل رغبة في الحياة. وقالت امرأة تحدثنا إليها كان زوجها قد لفظ أنفاسه في السجن تحت التعذيب إنها شعرت بحياتها مبتورة بعد وفاة زوجها. وقالت إنها ترمّلت في سن السابعة والعشرين ولم تتزوج ثانية أبدا. ولم

تتمكن النساء اللواتي قُتل أو اختفى أزواجهن أو أبناؤهن من إقامة الحداد عليهم بالنظر إلى أنه لم يشاهدن أبدا جثمان أي من ذويهن، وعبرن جميعهن عن أمل قوي في استعادة رفات ذويهن ومعرفة مكان دفنهم وكيف لقوا حتفهم.

• الشعور بذنب الأمومة

قالت لنا كثير من النساء ضحايا العنف اللواتي كان لديهن أطفال إنهن عشن حياتهن وهن يصارعن شعورا عميقا بالذنب. فقد شعرن أنهن خُنّ أطفالهن ولم يكنّ أمهات صالحات.

وقالت امرأة أمضى زوجها عشرين عاما في تزمامارت وبقيت أثناء تلك الفترة كلها دون أي مورد للرزق واضطرت بالتالي للعمل لإعالة أطفالها الخمسة، إنها تعتبر أن أولادها حُرموا من أبيهم وأمهم على حد سواء. وقالت إنها زاولت مهنا عديدة لإعالة أسرتها، وغالبا ما كانت تغادر منزلها على الساعة السادسة صباحا ولا تعود إليه إلا عند منتصف الليل، وبالتالي لم تكن قادرة على قضاء كثير من الوقت مع أطفالها لأن عملها المضني في سبيل ضمان لقمة العيش لهم كان يستنزف جهدها أكثر من اللازم.

كما تحس كثير من الأمهات بالمسؤولية لكون أبنائهن عانوا الفقر وحُرموا من أبسط الضروريات، وسُرقت منهم طفولتهم، ويشعرن بالذنب على وجه الخصوص من عدم قدرتهن على إطعام أطفالهم وإرضاع الصغار منهم طبيعيا، ومن ثم عشن في خوف مستمر من أن يكون لذلك عواقب على صحتهم على المدى الطويل.

وتقول هؤلاء النساء إن أطفالهن يصارعون الآن آثار العنف الذي عاشوه وتعرضوا له ويعانون من آثار الصدمات النفسية غير المباشرة، ويشعرن بالتالي أنهن مسؤولات عن معاناة أطفالهن.

وأخبرتنا امرأة اعتُقلت في عام 1985 «عندما كان عمر ابنها ستة أشهر» أن ابنها الذي رأى الشرطة وهي تقتادها من منزلها بدأ يعاني من الكوابيس المتكررة في طفولته :

> *<<...عندما كان عمر ابني ثمانية أو عشرة أعوام، بدأ يستيقظ كل ليلة وهو يبكي من الكوابيس. كنت أسأله : «ماذا بك؟ ما الذي حدث؟ هل سمعت خبرا سيئا اليوم؟».*
>
> *وفي أحد الأيام سألته : ما هو هذا الكابوس الذي ينتابك كل ليلة؟ فأجاب إنه يرى نفسه جالسا، وفجأة يشاهد أربعة رجال يقتادون أمه في سيارة سوداء، وبمجرد ما تغادر السيارة، تبدأ أربعة كلاب في مهاجمته ...>>*
>
> [امرأة من الرباط اعتقلت سنة 1985 وقُتل زوجها تحت التعذيب في السجن].

وأخبرتنا نفس المرأة أن أداء ابنها في المدرسة قد تراجع وأنه بدأ يرسب في الامتحانات. وقالت إن ذلك تزامن مع انطلاق عمل هيئة الإنصاف والمصالحة وما حظيت به قضيتها من تغطية واسعة في الصحافة التي كشفت أن زوجها قد توفي من جراء التعذيب في السجن.

وقد وقع ابنها من جديد ضحية لهذه العملية التي أثرت سلبيا على دراسته وجعلته غير قادر على التركيز. وقالت : **«سيذهب شباب ابني هباء منثورا إذا لم تكن هناك مصالحة حقيقية»**.

وأخبرتنا بعض النساء اللواتي قابلناهن أنهن اخترن عدم إخبار أطفالهن بما حدث لهن وعشن كل هذه السنوات في خوف من أن يكتشفوا ذلك في يوم من الأيام. وهذه ظاهرة شائعة بين الآباء والأمهات الذين عانوا من العنف السياسي.

وكما يقول (Kaethe Weingarten) : «يرغب الآباء في حماية أطفالهم من الأهوال الموجودة في العالم. وعندما تكون هذه الأهوال هي تلك التي يعاقب بها الناس بعضهم البعض، تصبح حماية الأطفال من هذا الأمر هي أولوية الأولويات.ومع ذلك، فان الحكمة التي نكتسبها مع الزمن تشجعنا على مقاومة إغراء إخفاء الأشياء، وإيجاد طرق آمنة للكشف عنها بدلا من ذلك »(7).

لقد تبين لنا من خلال أبحاثنا أن هناك العديد من النساء اللواتي توفي أطفالهن الصغار نتيجة للعنف السياسي بسبب المرض أو سوء التغذية أو من جراء مضاعفات العنف الذي تعرضوا له في سن مبكرة، منهم من قضى نحبه في السجن بسبب التعذيب وظروف السجن المزرية، ومنهم من توفي أثناء الإضراب عن الطعام.

وتعيش هؤلاء الأمهات معذبات بسبب شعورهن بالذنب عن عجزهن عن حماية أطفالهن.

وحكت لنا امرأة اعتُقل زوجها سنة 1964 وتوفيت ابنتها البالغة من العمر سنتين بضعة أيام بعد الاعتقال أنها أخفت خبر وفاة ابنتها عن الشرطة وظلت

7-Weingarten, Kaethe. "Witnessing the Effects of Political Violence in Families: Mechanisms of Intergenerational Transmission and Clinical Interventions", in HYPERLINK «http://www.findarticles.com/p/articles/mi_qa3658» Journal of Marital and Family Therapy, HYPERLINK «http://www.findarticles.com/p/articles/mi_qa3658/is_200401» January 2004: page 4.

تحمل جثتها على ظهرها خلال أيام خوفا من قيام الدولة بدفنها في مكان غير معلوم.
وهي إنما فعلت ذلك على الأقل لضمان التحكم في جثمان ابنتها وحمايته من رجال الشرطة الذين لم يسلم من بطشهم حتى الموتى.

آثار العنف الجنسي

آثار العنف الجنسي

كان للعنف الجنسي آثار مدمرة على الضحايا الناجين. كما أن النساء ضحية أيضا للسياق الاجتماعي الذي يعتبر ضحايا العنف الجنسي مذنبين ونَجِسين.

وفي الواقع، فإن هؤلاء النساء تمت معاقبتهن على جرائم الآخرين. وفي بعض الحالات، طلق بعض الرجال زوجاتهن بعدما اكتشفوا أنهن تعرضن للاغتصاب، وعاشت نساء أخريات مع سر الاغتصاب مدفونا في صدورهن خجلا وخوفا من وصمة العار.

أما الجناة فقد أفلت معظمهم من العقاب وضلوا يعيشون حياتهم بشكل طبيعي ضمن مجتمعاتهم. وللعنف الجنسي أيضا آثار مدمرة على شعور النساء بالأمن والأمان. فقد أحسسن بانتهاك لكرامتهن وشرفهن، وعانت كثير منهن من الاكتئاب وغيره من أشكال الأمراض النفسية، مما خلق لديهن ميلا إلى الانعزال عن المجتمع وتفادي الاتصال مع الرجال الذين يوحون إليهن بالخوف والعنف. وعانت كثير منهن من أمراض نسائية خطيرة نتيجة للعنف. ورغم أن أيا من النساء لم تتحدث عن آثار العنف على حياتها الجنسية، إلا أنه يمكن للمرء أن يتصور استمرار الأثر المدمر لهذا النوع من العنف.

ولم تقتصر هذه الآثار على النساء اللواتي كن ضحايا الاعتداء الجنسي، بل إن أولئك اللواتي خضعن لأشكال أخرى من العنف الجنسي، مثل اللمس والتحرش و التجريد من الملابس والتعذيب الجنسي، أو اللواتي عشن في خوف من الوقوع ضحية العنف الجنسي أثناء الاحتجاز أو الاستجواب، غالبا ما عانين من أعراض ومخاوف مماثلة.

• الطلاق وتعدد الزوجات

لقد جعل مناخ الإفلات من العقاب الذي خلقته الدولةُ النساءَ أكثر عرضة لانتهاكات الرجال في حياتهن الشخصية. فالنساء اللواتي ضحين بالكثير من أجل أزواجهن، وانتظرنهم لسنوات طويلة، وحملن لهم الطعام إلى السجون، وتولين إعالة أطفالهن، وحافظن على تماسك أسرهن ووحدتها، وعانين الكثير بسبب مضايقات الدولة والتمييز الاجتماعي، تعرضن أحيانا للتطليق من قبل أزواجهن بعد إطلاق سراحهم من السجون.
وبعض النساء هجرهن أزواجهن، في حين شاهدت أخريات أزواجهن يقترنون بزوجة ثانية. والغالبية العظمى من النساء اللواتي كان أزواجهن في السجون، بما في ذلك اللواتي حُكم على أزواجهن بالسجن مدى الحياة، وقفن إلى جانب رجالهن ولم يسعين للحصول على الطلاق. ومع ذلك، فقد وجد كثير منهن أنفسهن مطلقات بعد فترة وجيزة من إطلاق سراح أزواجهن من السجون. كما روت لنا امرأة من الناظور:

> *<<....انظروا عانينا الكثير وقدمنا تضحيات جسام... وعندما استعادوا حريتهم استبدلونا بنساء أخريات. أين هي حقوقنا؟....>>*
>
> [امرأة من الناظور اعتُقل زوجها سنة 1984].

وكان لهذا كله عواقب عندما يتعلق الأمر بحصول النساء على جبر الضرر والتعويضات التي دفعتها الدولة لأزواجهن.
فقد اشتكت بعض النساء من أن أزواجهن أخفوا التعويضات عن زوجاتهم وأطفالهم الذين استمروا في العيش في الفقر بينما اقترن

الأزواج بزوجات أخريات وعاشوا حياة مريحة في منازل جديدة مع زوجاتهم الجديدات.
كما أن بعض النساء طُلقن من قبل أزواجهن نظرا لأنهن وقعن ضحايا العنف السياسي وأمضين بعض الوقت في السجن، وهو ما يجعلهن في نظر المجتمع «نَجِسات» أو ذوات «سمعة سيئة».
وقد تسببت شائعات تعرض النساء للعنف الجنسي في السجن في جعل الطلاق أكثر انتشارا، وهذا مثال واضح على أشكال الانتقام الاجتماعي القائم على أساس التمييز الجنسي التي تعاقب النساء على ما تحمّلنه وعانين منه.

وأخيرا، فإن بعض النساء الأخريات وجدن أنفسهن مطلقات بسبب ما كن يتعرضن له من مضايقات من طرف الشرطة، الشيء الذي جعل أزواجهن يرفضون الاستمرار في العيش معهن. وهذا ما ترويه لنا امرأة من خنيفرة عن تجربتها :

تزوجتُ بعد أن خرجنا أنا ووالدتي من السجن. دام زواجي حوالي خمس سنوات ونصف، أنجبنا خلالها طفلا، ولكن زوجي كان خائفا. كان رجال الدرك يأتون دائما إلى بيتنا لطرح أسئلتهم علينا والتأكد من أنني لم أهرب. وفي نهاية المطاف، انفصلنا أنا وزوجي بسبب خوفه.

[امرأة من خنيفرة اعتُقلت سنة 1973].

• الحرمان من الزواج [8]

ترمّلت كثير من النساء في سن مبكرة بعد مقتل أزواجهن أو وفاتهم متأثرين بجروح أصيبوا بها أثناء وجودهم في الحجز.
وفي بعض المناطق، مثل فكيك في عام 1956، ترمّلت أعداد كبيرة من النساء عندما قتل أزواجهن بتهمة التعاون مع الاستعمار.
ولم تتزوج معظم هؤلاء النساء ثانية بسبب الوصمة التي ألصقها بهن المجتمع من جراء هذه الاتهامات. أما النساء الأخريات اللواتي قُتل أزواجهن تحت التعذيب في السجون فقد مُنعن من الزواج من جديد نظرا للهالة المحيطة بأزواجهن في أوساط اليسار، وأيضا بسبب المراقبة والمضايقة التي كن يتعرضن لها على أيدي رجال الشرطة الذين كانوا لا يقومون باستدعاء الزوج المحتمل واستجوابه و«تحذيره» من ماضي زوجته المستقبلية.
وكثيرا ما كان يؤدي ذلك إلى عدول الرجال عن مشروع الزواج، خاصة وأن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالسجناء السياسيين وعائلاتهم كانت تزيد من حدة وتعقيد أساليب الردع والترهيب التي تلجأ إليها الشرطة.
وفي كثير من الأحيان، كانت بنات السجناء السياسيين يواجهن عراقيل اجتماعية وثقافية كبيرة تعوق زواجهن، وذلك بسبب «الشائبة» الملتصقة بهن من جراء ما حدث لأسرهم.

• الشعور بالذنب لدى المعتقلات اتجاه الوالدين:

عانت السجينات السياسيات أيضا من الشعور بالذنب تجاه آبائهن وأمهاتهن، خصوصا بسبب المعاناة وسوء المعاملة التي يلقونها هؤلاء من

8- لا ينبغي أن يُفهم من هذا القسم أنه يعني ضمنا أن المرأة لا يمكن أن تكون سعيدة أو أن تعيش عيشة سوية إلا بوجود الزوج. نحن هنا فقط نعبر عن المشاعر التي شاطرتها معنا النساء اللواتي تحدثنا إليهن.

السلطات. وغالبا ما كن يشعرن بأنهن قد تخلين عن آبائهن وأنهن بنات ناكرات للجميل.

وتروي امرأة كان قد حُكم عليها بالسجن مدى الحياة وتعيش في المنفى منذ ثمانية عشر عاما تجربتها في هذا الصدد :

<<....كانت الشرطة تأتي إلى بيتنا وتعامل أبي وأمي معاملة سيئة. وكما تعلمون، فإن أسلوب تعامل رجال السلطة مع الأسر يتغير حسب ما إذا كانت فقيرة أو متواضعة.

كانوا يدخلون إلى المنزل دون أن يطرقوا الباب كانت والدتي تعاني من انهيار عصبي. كانت طريحة الفراش ولم تكن تترك سريرها... وعندما ذهبتُ إلى فرنسا، كان لدي أمل العودة خلال الصيف. وعلى غرار جميع الطلاب المغاربة في الخارج، كنت أرغب في متابعة دراستي هناك ثم العودة إلى بلادي خلال فصل الصيف لرؤية أمي وأبي... ولكنني لم أرجع إلى المغرب إلا في سنة 1994 بعد صدور العفو العام....>>

[امرأة كان قد صدر في حقها حكم بالسجن مدى الحياة سنة 1976 وعاشت في المنفى حتى سنة 1994].

• ألم وعنف وعدم الاعتراف

أكد علماء الاجتماع الذين قاموا بدراسات حول العنف السياسي أن هذا النوع من العنف يصعب وصفه.

ويرجع هذا جزئيا إلى طبيعة العنف ذاته وأيضا إلى كون العالم أو الباحث لم يكن حاضرا وقت وقوع الحدث الذي يجري وصفه. إضافة إلى ذلك، فضحايا العنف غالبا ما يلوذون بالصمت عندما يُسألون عن تجربتهم إذ لا يجدون الكلمات المناسبة لوصف الأحداث التي عاشوها.

وخلال إنجاز هذا البحث، قابلنا غير ما مرة نساءً وصفن العنف الذي تعرضن له بأنه لا يمكن تخيله أو أن الكلمات تعجز عن وصفه. فعلى سبيل المثال، قالت كثيرات إن أقربائهن الرجال (أبناء، أزواج، إخوة) يمكنهم وصف التعذيب الذي تعرضوا له وبالتالي يقرّون به، وإنه يمكنهم وصف أنفسهم كسجناء سياسيين سابقين وبالتالي يكون لهم صفة.
لكن في حالة النساء، فكثير منهن قلن للباحثين إن ما عشنه وعانين منه هو أسوأ من التعذيب إلى درجة أنه لا يمكن أن يكون له اسم، ويعتبرن أن التجربة التي عشنها لم يتم الإقرار بها أبدا وتظل غير معترف بها.
وقالت بعض النساء اللواتي عشن تجربة السجن إن أسرهن كانت تتجنب الحديث عن موضوع تعرضهن للتعذيب والاعتقال وتتظاهر بأنه لم يحدث شي، لكن ذلك زاد من شعورهن بالعزلة والذنب والخجل، وأحسسن أنهن يناضلن وحيدات وأن «ثمة شيئا غير سليم فيهن» إذا كن فقدن الرغبة في الاستمرار في الحياة.
وتقترح الدراسة أن علاج هؤلاء النساء من هذه الحالة يتعين أن يبدأ أولا وقبل كل شيء بتسمية الأشياء بمسمياتها والاعتراف بالعنف الذي عشنه وعانين منه وإبراز صورته وإظهار تجربتهن في هذا الصدد كنساء، لأن الصمت الجماعي تجاه محنتهن يضاعف من إحساسهن بالظلم والعزلة ويحمّلهن أعباء لا طاقة لهن بها.

• حرمان وتمييز في العمل

تعرضت بعض النساء للفصل من وظائفهن بعد أن أُلقي القبض عليهن أو بسبب اعتقال أزواجهن أو أقربائهن. كما كان ثمة نظام منهجي للمضايقات والتحرش من طرف الشرطة موجه ضد هؤلاء النساء، وهو ما جعل البحث عن فرص عمل أو الحفاظ على وظيفة أكثر صعوبة وتعقيدا بالنسبة لهن. كما كان ثمة نساء أخريات حُرمن من الترقية و حرية التحرك داخل مجتمعهن.

علاوة على ذلك، عجزت كثير من النساء عن الحفاظ على وظائفهن لأنهن عانين من الاكتئاب وغيره من أشكال الصدمات النفسية، إذ أن الوقت الذي أمضينه في السجن أو في علاج آثار العنف منعهن من اكتساب مهارات العمل والخبرات اللازمة.
زيادة على ذلك، لم يتمكن كثير من أطفال السجناء السياسيين من متابعة أو استكمال تعليمهم، وبالتالي لم تكن لديهم فرص متكافئة في سوق العمل.

وحتى اليوم، يعاني الكثير منهم من البطالة أو يتقاضون أجورا متدنية للغاية مع غياب الاستقرار. ولم تكن ولادات أطفال السجناء السياسيين في كثير من الأحيان تُسجَّل في دفتر الحالة المدنية.

وفي كثير من الحالات، كانت سلطات الدولة تقوم بمصادرة الوثائق الشخصية ولم تكن تعيدها أبدا إلى أصحابها أو تقوم بتجديدها، الشيء الذي منع الكثير من أطفال السجناء السياسيين من تسوية وضعيتهم ومن الحصول على التعليم و/أو العمل.

بعض الاستنتاجات

بعض الاستنتاجات

يتمثل هدف هذه الدراسة في الوصول إلى فهم أكثر دقة وتفصيلا للطابع الجنساني الذي ميّز العنف السياسي في المغرب بين سنتي 1956 و 1999 وآثار ذلك على الضحايا الإناث اللائي تعرضن لهذا النوع من العنف. إلا أنها لا تدّعي أنها تقدم بذلك سردا أو قراءة نهائية لتجربة العنف السياسي الذي عاشته النساء في المغرب. بل إننا حاولنا، من خلال نهج نوعي يراعي الفوارق بين الجنسين ويعطي الأولوية لأصوات النساء وتجاربهن، تقديم سرد لمختلف الطرق التي وقعت فيها النساء ضحية العنف السياسي.

كما سعينا إلى تقديم سرد للأساليب العديدة التي ساهمت بها النساء في كتابة تاريخنا الحديث من خلال عملهن ونشاطهن ومثابرتهن.

وبذلك حاولنا أن نبين أن النساء لم يكنّ مجرد ضحايا هذه الحقبة من تاريخ المغرب ولكن قاومن من أجل الاستمرار في الحياة وساهمن في عملية التغيير.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن العنف السياسي الذي كانت تدعمه الدولة استهدف النساء بشكل كبير. وقد عاشت معظمهن في المناطق القروية أو شبه القروية المهمشة، وكن يعانين من الفقر والأمية.

علاوة على ذلك، فان الأغلبية الساحقة من النساء ضحايا العنف السياسي استهدفتهن الدولة كجزء من سياسة العقاب الجماعي التي انتهجتها. وهكذا تمت معاقبة الأمهات والزوجات والبنات والأخوات

وأيضا العمات والخالات وبناتهن وبنات الأخ وبنات الأخت لأن واحدا أو أكثر من أقاربهن اعتُبر بمثابة تهديد للدولة.

وبعبارة أخرى، فإن النساء كن مستهدفات إلى حد كبير بسبب روابط الدم التي تجمعهن بالرجال وأصبحن آلية، ضمن آليات أخرى، لتنفيذ سياسة أوسع تستهدف معاقبة الرجال وترويع مجتمعات بأكملها.

وعلى غرار نظرائهن الرجال، تعرضت النساء للاستجواب والاحتجاز غير المشروع والمضايقات، ووُضِعن تحت المراقبة، وتعرضن للتعذيب والترهيب، وحُرِمن من أبسط حقوقهن.

ولم يكن جنسهن كنساء يوفر لهن أية حماية من التعذيب والعنف الذي يمارسه مسؤولو الدولة. بل على العكس من ذلك، تم إرساء نظام للتعذيب والعنف والترهيب والفضح والإذلال على أساس نوع الجنس موجّه ضد النساء.

وإذا كان الاغتصاب والاعتداء الجنسي لا يبدو أنهما كانا سياسة رسمية، إلا أننا لم نعثر على أي دليل يؤكد قيام الدولة بمعاقبة مرتكبي العنف الجنسي.

وفي الواقع، فإن الدولة خلقت ثقافة للإفلات من العقاب، وفي إطارها كان الاغتصاب والعنف الجنسي يتم التساهل معهما بل وربما تشجيعهما. كما كان حب الأم وتعلقها بالأطفال يُستعمل بشكل ممنهج لتعذيب النساء، ومن ثم تعرضت أمهات للتعذيب أمام أعين أطفالهن، وتعرض أطفال للتعذيب أمام أعين أمهاتهم. وتسبب ذلك في إصابة الأمهات وأطفالهن على حد سواء باضطرابات عاطفية كبيرة وندوب

نفسية على المدى الطويل. ولم تُستثن النساء الحوامل من دوامة العنف، إذ تعرضن بدورهن للعنف والتعذيب، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.

إن تجارب النساء من العنف السياسي يحددها التقاطع والتداخل بين قمع الدولة والتمييز المجتمعي.

فعنف الدولة لم يكن يتوقف على التمييز بين الجنسين والممارسات الأبوية فحسب، وإنما يزيد من حدة هذا التمييز وهذه الممارسات. وهكذا تمت معاقبة النساء بشكل مزدوج من طرف الدولة وأيضا من طرف المجتمع الذي عاملهن بشكل غير متكافئ وكان ينظر إليهن بعين الريبة.

فعلى سبيل المثال، كانت النساء يتبرأ منهن أزواجهن أو تصمهن مجتمعاتهن بالعار لأنهن وقعن ضحية الاغتصاب أو العنف الجنسي.

كما تسبب العنف السياسي في زيادة تهميش النساء بطرق متعددة. فالنساء اللواتي عانين من العنف السياسي هن أكثر عرضة لأن يصبحن فقيرات أو مهمشات، وقد يتعرضن للطلاق أو تضيع منهن فرص الزواج، بالإضافة إلى الصدمات النفسية التي سبّبها هذا النوع من العنف.

ويعتبر الصمت الذي يلف تجربة النساء مع العنف السياسي في مجتمعنا استمرارا لإيذاء النساء، من حيث أنه لا يقر بمعاناة النساء الناجيات من العنف السياسي وبنضالهن الجريء.

وأملنا هو أن يساهم هذا الكتاب في كسر هذا الصمت وإعطاء النساء ضحايا العنف السياسي الاحترام والاعتراف اللذان يستحققنه.

Oxygen Design

المجلس الإستشاري لحقوق الانسان
ساحة الشهداء . ص ب 1341
الهاتف : 07 22 72 37 212+
الفاكس: 56 68 72 37 212+
البريد الالكتروني : ccdh@ccdh.org.ma
الموقع الإلكتروني : http://www.ccdh.org.ma